وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على المالية العامة في الجزائر (2000 – 2014)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:

- خالد أمينة
- صيقع رميساء

إشراف الأستاذ(ة):

- سليمان زواري فرحات

السنة الجامعية: 2016/2015

شكـر و تقديــر

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم و المعرفة و اعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل ثم الصلاة و السلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم.

اتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الى كل من ساعدنا من قريب و من بعيد على انجاز هذا العمل و نخص بالذكر الاستاذ المشرف " زواري سليمان فرحات" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا البحث.

إهداء

الى معنى الحب و الحنان الى سر الوجود الى من كان دعاؤها سر نجاحي و احلامي و حنانها بلسم جراحي الى التي كان نجاحي حلمها الى امي الغالية رحمها الله و اسكنها فسيح جناته، و الى امي الثانية التي ترعرعت في حضنها حفظها الله.

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يمده في عمره أبي الغالي.

الى سندي في الحياة اللذين عشت معهم همومي قبل افراحي و عشت معهم اجمل سنوات حياتي اخوتي الحبوبة "حنان، فاتح و بلال".

الى جدي و جدتي "احمد" و "زهور" حفظهم الله و اطال الله في عمرهم.

الى القلب الطاهر و الرقيق الى خالتي الوحيدة فضيلة و ابنها صبري.

الى اعمامي الاعزاء رفيق، يزيد، هشام، و زوجاتهم و اولادهم.

الى عماتي الغوالي و النفوس البريئة ، ليندة، نادية، سهام، صونيا، سارة و اولادهم و بناتهم.

الى ابناء اختي الكتكوتين الصغيرين "معاد و منال".

الى الصحبة الطيبة الى صديقاتي " سعيدة، رميساء، مروة، مريم، فدوى، امل، هاجر، سناء، بثينة" الى كل طلبة سنة ثالثة علوم اقتصادية و الى كل من ذكره قلبي و نسيه قلمي.

أميـــــــنة

إهداء

إلى والدي العزيزين حفظهما الله

(وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى اخوتي و إلى كل العائلة

إلى أستاذي المشرف زواري سليمان فرحات

إلى كل زملائي الطلبة

إلى هؤلاء: أهدي هذا البحث المواضع

رميســـاء

ملخص الدراسة

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهمية الساحة العالمية والإقليمية حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة و المنتجة له على حد سواء ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية، و في كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية و الاقتصادية.

و قد عرفت أسعار النفط خلال القرن 21 تطورات كبيرة و تقلبات حادة و مفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية و بالتالي على الوضع المالي للدولة.

و في ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن السياسة الاقتصادية و المالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير و بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيث تعتبر الموازنة العامة للجزائر من أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة، و هي تتأثر و ترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الايرادات و النفقات العامة و بالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة و بالتلي على المالية العامة للدولة سواء كان هذا الانعكاس إيجابي أم سلبي

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة، المالية العامة.

Résumé:

Depuis la première découverte du pétrole et jusqu'à ce jour, son importance n'a cessé de prendre de l'ampleur sur la scène internationale et régionale; il est devenu un des piliers de l'économie des pays aussi bien consommateurs que producteurs, non seulement en tant que facteur d'énergie, mais aussi en tant que ressource économique stratégique, dont dépendent toutes les nations dans leur utilisations et leur vie quotidienne, ainsi que dans tous les domaines. Le pétrole est considéré comme étant une source financière importante, en plus d'être un élément clé dans les relations politiques et économique.

Les prix du pétrole ont connu, au cours de la première décennie du vingt-et-unième siècle, des évolutions importantes et des fluctuations rapides et brutales, influencées par plusieurs facteurs, ce qui a influé sur le volume des rentes pétrolières et donc sur la situation financière des pays.

À la lumière de l'importance qu'occupe le secteur pétrolier dans l'économie Algérienne, et considérant que c'est une économie qui est fortement dépendante du pétrole, la politique économique et financière de l'Algérie dépend également fortement des recettes du pétrole, qui évoluent constamment suivant l'évolution des prix du pétrole sur les marchés internationaux.

Le budget général de l'Algérie est considéré comme l'un des instruments financiers les plus importants utilisés par l'Etat pour atteindre ses objectifs souhaités, et il est influencé et lié aux changements qui touchent les prix du pétrole dans les marchés internationaux. En effet, ces changements se répercutent, positivement ou négativement, sur le total des revenus et des dépenses publics ainsi que sur la situation globale du budget public.

Mots clés :pétrole, les prix du pétrole, le marché de pétrole, dépenses générales, recettes générales,le budget général,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الاهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الأشكال و الجداول	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: أسعار النفط، محدداته و علاقته بالمالية العامة	
تمهيد	2
المبحث الأول: محددات أسعار النفط	3
المطلب الأول: العرض و الطلب على النفط	3
المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالطلب على النفط	12
المطلب الثالث: الاحتياطات النفطية العالمية	14
المطلب الرابع: دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية	17
المبحث الثاني: مراحل و تطورات أسعار النفط و علاقته بالمالية العامة في الجزائر	23
المطلب الأول: مراحل تسعير النفط	23
المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط و علاقته بالمالية العامة (2000 – 2014)	27
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: الاجراءات المتخذة في ادارة المالية العامة و ادارة صندوق ضبط الايرادات	
تمهيد	36
المبحث الأول: الاجراءات المتخذة في ادارة المالية العامة و الاقتصاد النفطي	37
المطلب الأول: القواعد المالية و التشريع المالي	37
المطلب الثاني: سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار النفط	38
المطلب الثالث: اعتماد سعر نفطي مرجعي أكثر تحفظ في اعداد الموازنة	39
المبحث الثاني: ادارة موارد صندوق ضبط الايرادات	40
المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الايرادات	40

المطلب الثاني: استغلال صندوق ضبط الايرادات في الجزائر	42
المطلب الثالث: فعالية صندوق ضبط الموارد في الرفع من كفاءة تسيير ايرادات المالية للدولة	54
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: أسعار النفط و انعكاساتها على المالية العامة في الجزائر للفترة (2000- 2014) و أهم الحلول	
تمهيد	58
المبحث الأول: أسعار النفط و أثره على المالية العامة في الجزائر للفترة (2000 – 2014)	59
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)	59
المطلب الثاني: نحوادارة العوائد النفطية وفق متطلبات تحقيق استراتيجية المالية العامة	70
المبحث الثاني: الحلول المقترحة على المدى القصير و المتوسط و الطويل لمواجهة تقلبات أسعار النفط	72
المطلب الأول: الحلول المقترحة على المدى القصير و المتوسط لمواجهة تقلبات أسعار النفط	72
المطلب الثاني: الحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لمواجهة تقلبات أسعار النفط	74
خلاصة الفصل	79
الخاتمة العامة	**80**
قائمة المراجع	**84**

فهرس الجداول
و الأشكال

فهرس الجداول

الرقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم	05
(2-1)	اهم الزيادات في الامداد النفطي(بما فيها سوائل الغاز الطبيعي للفترة 2003-2010	06
(3-1)	انواع مرونة الطلب السعري	10
(4-1)	احتياطي النفطي العالمي و العربي و OPEC و OAPE خلال الفترة 1996-2008	16
(5-1)	تطورات اسعار النفط(2014/2000)	28
(6-1)	تطورات اسعار النفط(2014/2009)	29
(7-1)	تطورات النفقات و الايرادات العامة للدولة (2014/2000)	30
(1-2)	تطور العجز في الموازنة العامة منذ انشاء صندوق ضبط الموارد سنة (2013/2000)	45
(2-2)	تطور الدين العمومي الداخلي و الخارجي خلال الفترة (2009/2000)	49
(1-3)	تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات اسعار النفط للفترة (2014/2000)	60
(2-3)	اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة(2014/2000)	62
(3-3)	تطور ارصدة الموازنة العامة للدولة خلال الفترة(2013/2000	68

فهرس الأشكال

الرقم الاشكال	العنوان	الصفحة
(1-2)	يوضح ألية عمل عمليات صندوق	44
(2-2)	اقتطاعات صندوق ضبط الموارد و التمويل	46
(3-2)	دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العمومي	51
(4-2)	يوضح استخدامات موارد صندوق ضبط	52
(1-3)	تقدير آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط للجزائر (%)	65

المقدمة العامة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها و أشكالها الذي تعتمد عليه اقتصاديات دول العالم المتقدم كما أنه يعتبر سلعة استراتيجية عالمية و مادة أولية في الصناعات الكيماوية و النفطية باعتباره مصدرا هاما للإستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

و تتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله طاقات أخرى كالغاز و الفحم و الطاقة النووية أو الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الطاقة المائية و غيرها من الطاقات. و من جهة فإن الأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع و انخفاض أسعار النفط يشكل تحديا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة و الجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا التقلب و عدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية و بالتلي الايرادات المالية للموازنة العامة و بالتلي على المالية العامة.

و بالنظر إلى التطورات و التقلبات التي تشهدها أسعار النفط و إلى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات النفطية الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري و محرك للتنمية الاقتصادية فإنه وفي ضوء هذه التطورات التي عرفتها خلال الفترة (2000 – 2014) التي تجسدت و انعكست في النهاية على الوضع المالي للدولة و بالتالي على الموازنة العامة و بالتالي على المالية العامة للدولة من خلال تأثيرها على اجمالي النفقات و الايرادات العامة و بالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة و المالية العامة.

1) اشكالية الدراسة

ان هذه الدراسة جاءت لتوضيح العلاقة بين اسعار النفط و المالية العامة للدولة و ذلك بالتعرض لاسعار النفط و انعكاساتها على النفقات و ايرادات الموازنة العامة للدولة و كذلك على بعض المؤشرات المتعلقة بالمالية العامة (الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، القيم الحقيقية للعوائد النفطية) و بالتالي على الوضع الكلي للمالية العامة في الجزائر، و من هذا المنطق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية كالاتي:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) ؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية العديد من الاسئلة الفرعية اهمها:

- ما هي محددات أسعار النفط؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين اسعار النفط و ايرادات و نفقات الموازنة العامة؟
- هل تؤثر التقلبات الحاصلة في اسعار النفط على المالية العامة في الجزائر؟

2) فرضيـات الدراسـة

انطلاقا من التساؤلات السابقة و من أجل الاجابة عنها نقترح الفرضيات التالية:

- تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب العالميين على النفط.
- إن العلاقة اسعار النفط بإرادات و نفقات الموازنة العامة هي علاقة طردية.
- تؤثر التقلبات الحاصلة في اسعار النفط تأثيرا كبيرا على المالية العامة في الجزائر.

3) أهميـــة الموضوع

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على النفط بالدرجة الاولى، كما أنه يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة كما تكمن أهمية هذه الدراسة نظرا لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في الاونة الاخيرة.

4) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد العوامل المحددة لأسعار النفط.
- تحليل تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000 – 2014).
- علاقة أسعار النفط بالمالية العامة.
- تحديد تأثيرات أسعار النفط على المالية العامة.

5) دوافع اختيار الموضوع

هناك العديد من الدوافع نلخصها فيما يلي:

– علاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا الجزائر، فباعتبار الجزائر منتج و مصدر للنفط و أن أغلبية عوائدها المالية متأتية من ايرادات الجباية البترولية، فإن اقتصادها عموما يعتمد و يركز على النفط.

– الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالدراسة النقدية و المالية للدولة .

– طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي.

– إثراء البحوث و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

6) الإطار المكاني و الزماني

الإطار المكاني يتمثل في دراسة اقتصاد الجزائر باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل النفطية بالدرجة الأولى. أما الاطار الزماني فهي من سنة 2000 إلى غاية 2014 باعتبارها شهدت ارتفاعا غير مسبوق للأسعار.

7) المنهج المتبع

اعتمدنا عل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهجي الوصفي الذي يمثل الجزء النظري من هذا البحث ويوصف لنا أهم الأفكار المتعلقة بحوانب الدراسة. أما المنهج التحليلي فمن خلال استخدام الجداول و الأشكال لإعطاء الدراسة أكثر تحليل ووضوحا.

8) تقسيم الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرف في الفصل الأول الى أسعار النفط و علاقته بالمالية العامة، حيث ينقسم بدوره إلى مباحثين ، الأول يتطرق إلى محددات أسعار النفط، والثاني إلى تطورات أسعار النفط وعلاقته بالمالية العامة في الجزائر.

اما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان إدارة المالية العامة في ظل الاقتصاديات النفطية، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتعرض المبحث الأول إلى الاجراءات المتخذة لإدارة المالية العامة والاقتصاد النفطي، والمبحث الثاني إلى إدارة موارد صندوق ضبط الايرادات.

أما الفصل الثالث والأخير والمعنون بأسعار النفط وانعكاساتها على المالية العامة في الجزائر للفترة (2000 إلى 2014)، وقسم بدوره إلى مبحثين، الأول أسعار النفط وأثرها على المالية العامة في

الجزائر للفترة (2000 إلى 2014) وأهم الحلول المقترحة، أما الثاني جاء بعنوان الحلول المقترحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

الفصل الأول:
أسعار النفط
وعلاقته بالمالية العامة

تمهيد

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم ، و هو في نفس الوقت أداة للسيطرة و التميز، و مازال، المحرك لأليات السياسة و الإقتصاد ، و يبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد على جزء أساسي منها عموما تحدده عوامل العرض و الطلب في السوق العالمية ، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار .

تعتبر النفقات العامة و الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، تلك السياسة التي تتبعها الدول في إستخدام الإيرادات العامة و النفقات العامة و الدين العام لتحقيق الأهداف الإقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الإقتصادي و المالي ، و التي لا تكون بمعزل عن النظام السياسي، و يرتبط هذين العنصرين بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة ولغايات تمويل متطلبات هذا الأداء ، و هناك عنصر ثابت يتعلق بالتنظيم الفني لهذه الكميات المالية و يعرف بالموازنة العامة ، التي تعتبر الخطة المالية الأساسية التي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي و سياستها و برامجها في طيفية إستغلال الموارد و عملية توزيعها . كما تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة و كذا الإيرادات العامة ، و بالتالي الوضع الكلي للموازنة، و بالتالي على المالية العامة للدولة .

المبحث الأول : محددات أسعار النفط

و سنستعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم محددات أسعار النفط و ذلك من خلال أربعة مطالب.

مصطلح النفط هو عبارة عن كلمة لاتينية "Petroleum" و التي تقسم إلى قسمين: Petr و تعني الصخر، Oleum التي تعني زيت أي "زيت الصخر" .

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، و سياسية .. الخ

من البديهيات المعروفة إقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض و طلب هذه السلعة . حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤذي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة ، وهذا ما يسمى إقتصاديا بحالة التوازن كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عند الإستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق .

و إذا نظرنا إلى النفطالخام كسلعة و حاولنا تطبيق هذه المبادىء النظرية لتحديد سعرها، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف سياسية نفطية و إستراتيجية فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة ، و هذا مالا حظناه في تعرضنا للتطور التاريخي لأسعار النفط بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية ، بغية تحقيق أغراض و مصالح إقتصادية ، مجسدة ذلك في شكل تنظيمات دولية لعبت ولحد الأن دوركيس كعامل مؤثر في السوق النفطية.[1]

المطلب الأول: العرض و الطلب على النفط

على الرغم من تقل السوق النفطي خلال العقد لماضي ، لكنه أدى محودية في لعرض و ف المقابل زيادة مضطربة ي الطلب ، و ن المتوقع الإسرار فيهذا التجاه ، و تشير تقيرات المؤسسات المخصة في شؤون النفط إلى إسرارإنحسار لعرض م إرفاع لطلبنحو 50 حتى نهاية 2030.

[1] المعهد العربي للتحطيط ، أسواق النفط العالمية ، سلسلة دورية يعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد السابع و الخمسون ، نوفمبر 2005 ، ص 07 ، متاح على : www.arb-api.arg/develop1.h

الفرع الأول: العرض النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات ، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و سعره ، إن يعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ، و كذلك يتحدد العرض يالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في قت معين ، وسياسة الدول المنتجة للنفط و مدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي، أ لتصديره و تحقيقا لمورد نقدي يلبي إحتياجاتها المالية و تدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك ، بالنسبة لتحديد سقف للإنتاج و التوزيع الحصص بين الأعضاء[1] ، و يلعب التخزين الإستراتيجي أحيانا الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط و شركائها دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض .

بحيث يواجه التقلبات الموسمية ، لطن هذا الدور يقتصر على المدى القصير ليصبح المدى الطويل معتمدا في الأساس على الإعتبارات السابق ذكرها .

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا و إنتشرت مناطق الإنتاج في مختلف المناطق و في النائية و في الصحاري الحارة و ابادرة ، و كذلك في الجرف القاري لمناطق و أقاليم عديدة من العالم . كما إزداد عدد الدول المنتجة للنفط و عدد الأبار و الحقول و الكميات المنتجة سنت بعد سنة[2].

على المستوى الإقليمي يتوزع إنتاج النفط الخام في الوقت الماضي بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط و منطقة التعاون الإقتصادي و التنمية و دول الإتحاد السوفياتي سابقا تليها إفريقيا و أمريكا اللاتينية الصين و أسيا .

و الجدول التالي يبين عشرة دول الأولى في الإنتاج و التصدير و الإحتياطي النفطي .

[1] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق، ص 08 .

[2] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، 2005 ، ص 08 .

(الجدول رقم (1-1) أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم سنة 2012

الدولة	**الإنتاج (مليون برميل يوميا)**
السعودية	11.53
روسيا	10.64
الولايات المتحدة الأمريكية	8.91
الصين	4.16
كندا	3.74
إيران	3.68
الإمارات العربية المتحدة	3.38
الكويت	3.13
العراق	3.12
المكسيك	2.91
فنزويلا	2.73
نيجيريا	2.42
البرازيل	2.15
النرويج	1.92

المصدر : وقائع موجزة عن النرويج ، وزارة الخارجية النرويجية ، أوسلو ، مارس 2014 ، ص 50.

نلاحظ من الجدول أن السعودية تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط حيث قدر إنتاجها بحوالي 11.53 مليون برميل يوميا أما أخر دولة فهي النرويج و التي تحتل المرتبة الرابعة عشر بـ 1.92 مليون طن برميل في اليوم سنة 2012 .

وفي صناعة النفط تجري التفرقة في مفهوم العرض بين تعبيرين ، أولهما القدرة الإنتاجية للنفط وثانيتها إنتاج النفط. وسقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي تجري علسها العمل في الصناعة و هو الإحتفاض بقدرة إحتياطية مغلقة لمواجهة الطوارىء غير المتوقعة، Oil production .capacity

كما حدث عند إغلاق قناة السويس في سنة 1956 وحرب الخليج 1990 إن قامت السعودية الإمارات و فنزويلا بتشغيل أبارها الإحتياطية المغلقة للعرض النقص الذي عرفته السوق النفطية نتيجة العنتاج في العراق و الكويت .

أما فيما يخص الدول المنتجة و المصدرة خارج الأوبك فلمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 م .ب.ي . عام 2002 إلى 66 م.ب.ي عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة

حيث يقع جانب كبير جانب من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الإتحاد السوفياتي سابقا ، و (EIA)، وسيعرض الجدول التالي مراحل تطور الزيادة في إمداد النفط الخام من الدول التي ليس عضو في الابيك إلى 2010 [1].

الجدول رقم (1-2) أهم الزيادات في الإمداد النفطي بما فيها سوائل الغاز الطبيعي للفترة 2003-2010

الوحدة : ألف برميل يومي

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
روسيا	8460	9160	9500	9900	10.250	10.450	10.600	10.950
أنجولا	880	990	1190	1600	1800	1900	2000	2100
البرازيل	1770	1790	200	2080	2150	2300	2480	2500
كانخستان	1026	1185	1270	1400	1475	1650	1850	2050
أن ربيجان	310	310	395	575	600	900	960	110
السودان	270	330	400	520	570	620	670	720
كندا	3000	3085	3075	3125	3175	3225	3275	3325
المجموع	15.716	16.850	17.830	19.200	20.020	21.835	21.825	22.745

المصدر : مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية / تأثيرها على الممو الإقتصادي ،قطاع النفط و الغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الكبعة ، 2007، ص 239 .

[1] المعهد الوطني للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 09 .

نستنتج أن كل من هذه الدول السبعة إبتداءا من روسيا إلى غاية كندا قدر عزفت زيادات في الإمدادات النفطية لها حيث إرتفاع من 15.7 سنة 2003 إلى 22.745 سنة 2010 حيث قدرة نسبة الزيادة ب0.44 .

الفرع الثاني: الطلب النفطي العالمي

تشير النظرية الغقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على إستعداد لشرائها بالأسعار المقابلة لها . ويظهر قانون الطلب تلك العلاقة العكسية بين الأسعار و الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما إنخفض سعرها و تقل هذه الكميات كلما إرتفع سعرها .

1) مفهوم الطلب على النفط

يعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكركرة ، و التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الإستهلاك في أسواقها ، و من ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تأثر في الطلب عليها و تؤثر في الطلب على النفط .[1]

وهنا يحق لنا أن نتساؤل إلى أي حد يمكن أن تنطبق مفاهيم النظرية الإقتصادية على سوق النفط . باعتبارها سلعة ليست حرة بالمعنى التقليدي . و هي علاوة على تأثيرات قوى السوق تخضع لحسابات إستراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة . كما أنه مورد قابل ،و إن العالم يحضر الإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة .

2) العوامل المؤثر في الطلب على النفط

يتوقف حجم الطلب على الطاقة في أي مجتمع على العوامل التالية[2] :

2-1 السعر : حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى أن تأثير سعر أية سلعة يكون سلبا على على الكميات المطلوبة منها . مع الأخذ بعين الإعتبار، مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الأحلال الفري. و يؤكد ذلك

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، 2006، ص . 125

[2] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، 2006، ص 126 .

أحداث 1973 عندما إرتفعت الأسعار و لم تستطع الدول الصناعية من تقليص إستهلاكها بنسبة مهمة ، و إحتاجت إلى خمس سنوات لكي تكيف إقتصادها للإعتماد على الطاقة البديلة .

2-2 **أسعار السلع البديلة** : حيث يظهر أثرها هذا العامل في الطلب على النفط، لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغازو الطاقة الذرية و الكهرباء .....إخ فإن إرتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط. أما إنخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من الزيت .

3-2 **متوسط دخل الفرد** : يتناسب الطلب على الطاقة كرديا مع إرتفاع متوسط الدخل الفردي. كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الاخرى نمو الناتج الوطني . الأمر الذي تنعكس أثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع .

4-2 **هيكل الإنتاج** : على العموم تكون الدول الصناعية أكثر إستهلاكا للطاقة من الدول النامية . ويرجع ذلك جزئيا إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان .

5-2 **المناخ** : حيث يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة . فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ البارد شتاء و الحار صيفا . بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط .

6-2 **القوانين و اللوائح التنظيمية** : و هي عبارة عن وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد إستخدام الطاقة . و بالتالي تؤدي إلى تقنين الإستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة[1] .

3) قياس التغير في الطلب على النفط

تعرف المرونة على أنها نسبة التغير النسبي في المتغير المستقل[2] . أي أن المرونة تعبر عن درجة حساسية المتغير المستقل . إن أهمية قياس المرونة يأتي من خلال إمكانية تقدير الطلب على سلعة معينة عبر تقدير المرونات المختلفة للطلب و ذلك بالرجوع إلى مبادىء الإقتصاد الجزئي و هي ثلاثة أنواع .

[1] سالم عبد الحسن رسن، إقتصاديات النفط ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس – ليبيا، الطبعة الأولى، 1929، ص 67

[2] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ، ص 159

1-3 مرونة الطلب السعرية : prix Elosticity of semond

يمكن تعريف مرونة الطلب السعرية، بأنها مدى إستجابة الكمية المطلوبة للتغيير في سعر السلعة وبذلك عندما يتغير سعر السلعة بنيبة 1 بالمئة[1] . ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

مرونة الطلب السعرية : النسب المئوية للتغيير في الكمية المطلوبة

النسبة المئوية للتغيير النسبي في السعر

وبالستخدام الرموز: $\varepsilon d = {}^{\%\Delta QD}/_{\%\Delta P}$

حيث ان $\%\Delta QD = \frac{(Qd_2 - Qd_1)}{(Qd_2 + Qd_1)}$ و $\%\Delta p = \frac{(p_2 - p_1)}{(p_2 + p_1)}$

تختلف مرونة الطلب السعرية وذلط حسب نوع السلعة ، أي أن درجة المرونة تعتمد على مقدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقارنة مع مقدار التغير النسبي في سعر السلعة و هي[2] :

- **طلب مرن:**

وتكون درجة إستجابة الكمية المطلوبة أكبر من التغيير النسبي في السعر، و بالتالي يكون معامل في هذه المرونة في الحالة أكبر من واحد صحيح . وهذا يعني أنه عند إرتفاع (elastic demand) السعر بنسبة 10 بالمأة مثلا، فإن الكمية المطلوبة تنخفض بنسبة 15 بالمئة .

- **طلب غير مرن :**

وتكون درجة إستجابة الكمية المطلوبة أقل من التغيير انسبي في السعر، و بالتالي يكون معامل المرونة في هذه الحالة أقل من واحد صحيح. وهذا يعني أنه عند إرتفاع السعر بنسبة 10 بالمئة مثلا ، فإن الكمية المطلوبة تنخفض بنسبة 10 بالمئة .

- **طلب عديم المرونة:**
- في هذه الحالة ، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تستجيب للتغيير (pefectly i melastic demand) في السعر، و بالتالي يكون معامل المرونة مساويا للصفر .

[1] شبكة الإتجاهات و الدراسات الإقتصادية ، دروس في الإقتصاد الجزئي ، متاح على :

www.rrlee.net

[2] شبكة الإتجاهات و الدراسات الإقتصادية ، مرجع سابق،ص 03 .

- **طلب لإنهاء المرونة:**

(perfectily elastic demand) في هذه الحالة ،فإن الكمية المطلوبة من السلعة تستجيب للتغيير في السعر بدرجة كبير جدا ، و بالتالي يكون معامل المرونة مساويا لما لانهاية [1].

الجدول (1-3) يمثل أنواع مرونة الطلب السعرية

نوع المرونة	التغير النسبي	معامل الرونة
طلب مرن	$\%\Delta Qd > \%\Delta p$	$/ ed / > 1$
طلب غير مرن	$\%\Delta Qd < \%\Delta p$	$/ ed / < 1$
طلب أحادي المرونة	$\%\Delta Qd : \%\Delta p$	$/ ed / : 1$
طلب عديم المرونة	الكمية المطلوبة لا تستجيب للتغير السعر	$Ed = 0$
طلب نهائي المرونة	الكمية المطلوبة تستجيب بشكب هائل للتغير في السعر	$Ed = \infty$

المصدر : شبكة الأبحاث و الدراسات الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 05 .

و الملاحظة في سوق النفط أن الطلب على النفط ضعيف المرونة في فترة الأجل القصير، طالما معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح نظرا لأهمية النفط باعتبارها سلعة ضرورية كما يصعب التحول إلى البدائل الأخرى في فترة الأجل القصير .

كما تشير دراسات تطور أسعار النفط إلى أن سعر البرميل من النفط قد إرتفع بعد حرب أتوبر 1973 من 20.59 دولار إلى 11.65 في عام 1974 أي تضاعف أربع مرات و لم يحدث إنخفاض في الكميات المطلوبة أكثر من 1 بالمئة[2] وبذلك نجد أن المرونة السعرية للطلب تميل إلى الإنخفاض في فترة الأجل القصير ، أي أن المستهلك يكون مضطرا إلى إستهلاك نفس الكمية أو أقل قليلا ، وذلك لصعوبة التحول إلى البدائل بصورة مفاجئة بل يحتاج بعض الوقت ، لإرتفاع تكاليفها في الوقت الحاضر .

2-3 مرونة الطلب الجليب:

و يتم إستخدام مرونة الطلب الدخلية لقياس مدى إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في دخل المستهلك . و بما أن الدخل يعتبر من محددات الطلب ، فإن تغير دخل المستهلك قد يؤدي إلى

[1] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ، ص 160 .

[2] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ، ص 161 .

زيادة، إنخفاض ، أو ثبات الكمية المطلوبة من السلعة ، و ذلك حسب نوع السلعة و يمكن حساب المرونة الدخلية للطلب كما يلي :

$$\varepsilon ; = \frac{(\%\Delta Qd)}{(\%\Delta \hat{I})}$$

تشير النظرية الإقتصادية إلى أن علاقة الدخل بالكميات المطلوبة من السلعة المختلفة تتوقف على نوع السلعة . هل متدنية (رديئة) أو عادية ، فإذا كانت السلعة رديئة كان معامل المرونة سالبا و بالعكس إذا كانت السلعة عادية فإن معامل المرونة الدخلية ، يكون موجبا[1] .

أما بخصوص علاقة مرونة الطلب الدخلية لسلعة كالنفط ، فإن معامل المرونة يكون موجبا للتعبير عن العلاقة الإجابية بين الدخل و الكميات المطلوبة من النفط .

ويمكن توضيح ذلك بمثال واقعي – عندما إزداد معدل الإستهلاك العالمي للنفط قبل عام 1973، حيث إزدادت الكميات المطلوبة منه بنسبة 7.5 بالمئة بالوقت الذي لم يطرأ أي تغيير في مستوى الأسعر ، و السبب في ذلك يعود إلى إزدياد الدخل الوطني حيث تطور النمو الإقتصادي للدول المستهلكة بنسبة 5 بالمئة خلال سنة 1973.[2]

$$\textbf{معامل مرونة الطلب الدخلية} = \frac{7.5}{5} = 1.5$$

وهذا يعني أن الكميات المكلوبة من النفط تتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل .

3-3 مرونة الطلب التقاطعية[3]

وهو مقياس التغيير الحاصل في الطلب على النفط عندما تتغير أسعار أنواع الطاقة البديلة الأخرى مثل الطاقة النووية و الكهربائية و الشمسية ... إخ . غير أن هذه البدائل تعد في الوقت الحاضر أن المرونة التبادلية شاوي صفرا .

ويمكن التمييز في هذه الحالة بين ثلاثة أنواع من السلع في هذا المجال و هي :

[1] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 107.

[2] حسين عبد الله ،مرجع سابق ،ص 108.

[3] حسين عبد الله ،مرجع سابق ، ص 109

السلعة المكملة : وهي السلع التي تقل الكمية المطلوبة من أحدها عند إرتفاع سعر الأخر و تكون مروئة التقاطعية سالبة .

السلع البديلة : وهي السلع التي يمكن لأحدها أن تحل محل الاخر كاشاي و القهوة مثلا ، و تكون مرونتها التقاطعية موجبة .

السلع المستقلة : وهي السلع التي لا ترتبط ببعضها البعض حيث أن التغير في سعر أحدها لايؤدي إلى تغير الطاب على السلعة الأخرى ،و يكون معامل مرونتها مساويا للصفر .

المطلب الثاني: نماذج بالطلب على النفط

تختلف النماذج المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب على النفط تبعا لمدى تعقد الدراسة و إستعداد لجهة القائمة بها بالإنفاق عليها بغية التوصل إلى أدق النتائج الممكنة، في صود ما تقدم سنحاول الأن نصف بإجار ثلاثة من النماذج المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب على الطاقة و النفط خصوصا [1].

الفرع الأول: النموذج الأوروبي القديم[2]

قامت بهذه الدراسة لجنة الطاقة التابعة لمنظمة خلال الخمسينيات و ذلك بالستخدام عدة طرف بديلة من بينها ربط إحتياجات الطاقة في المستقبل باناتج القومي الغجمالي ، و قد قامت من اللجنة بتوفيق منحني لكن متوسط نصف الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الكلي من الطاقة في عدة دول من أوروبا الغربية عام 1950. و بعد أن أخذت في الإعتبار الأسعار النسببية للطاقة ودرجة التصنيع بين الدراسة أنه في المدى الطويل يبلغ معامل مرونة إستهلاك الطاقة ، معبرا عنه بقسمة معدل النمو في متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الوكني الإجمالي ، نحو 139 .معامل مرونة إستهلاك الطاقة . وذلك وفق المعادلة التالية :

LOGE = LOGK +1.39 LOG GNP – 0.14 LOGP +1.70LOGI

WHERE E =E MERGY COONSUMPTION

[1] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 110.

[2] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 112.

GUP = G ROSS NATIONAL PRODUCT

P = RELATIWE PRICE OF E MERGY

I = DEYREE OF I NDUSTRIALIYETION

K = KONSTOUT

و من ثم انتهت الدراسة إلى إفتراض أن هذا المعامل سوف يرتفع من 0.80 إلى 1.39 كلما إنخفض معدل التحسن في كفادة الطاقة المستخدمة ، ولذلك إستخدمت معامل 0.86 خلال الفترة التي تغطيها الدراسة و هي 1960- 1975 .

الفرع الثاني: نموذج أمريكي حديث :

تطورت في الوقت الحاضر أساليب النموذجية و التحليل الرياضي بفصل التقدم الفني الذي طرأ على الحاسبات الإلكترونية بحيث صار من الممكن إستخدام عدد من الحاسبات الشخصية البناء نظام معقد مثل ما تستخدمه هيئة معلومات الطاقة الأمريكية و يعرف باسم PC

على محاكات نموذجية لسلوك أسواق الطاقة و تفاعلها مع (uational emergy nodeliy) الإقتصاد الأمريكي و ذلك بهدف تحقيق توازن عام لعرض وطلب الطاقة على مستوى كل إقليم إحصائي من الأقاليم التسعة التي تنقسم إليها الولايات المتحدة . ويستخدم لإختبار أن العوامل المرتبطة (census بالطاقة و الإقتصاد و البيئة و الأمن على الولايات المتحدة في ظل إفتراضات بديلة حول (nision سياسات الطاقة و أسواقها [1]. و يتم تحديث لكل التنبؤات سنويا بحيث يمكن إدخال .

تأثير ما يستجد تغيرات في مكونات النظام سويا لتحسين كفاءته وزيادة دقته . ويعتبر النظام مركبا متكاملا إذا يتكون من مجموعة من النماذج الفرعية التي يتم تركيبها في إطار منضومة متجانسة لكي يتفاعل بعضها مع يعض ويستمر التفاعل إلى أن يتحقق التوازن العام للنظام .

[1] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 05 .

الفرع الثالث: نموذج عالمي

قامت وكالة الطاقة الدولية بتطوير نظام التنبؤ على المستوى العالمي في المدى الطويل حتى عام 2020، و تقوم الوكالة بتحديثه كل عام في ضوء ما يستجد من تغير في المعلومات و البيانات و الإفتراضات التي يبني عليها النظام ، و يستخدم كزسيلة لتحليل ما يلي :

- التنبؤ بالتجاهات الطاقة على المستوى العالمي .
- تأثير سياسة حماية البيئة على إستهلاك الطاقة .

– الأثار المنقاسة من السياسات أو من التطور التقني .

ويتكون النظام العالمي، و الذي يعتمد على الإقتصاد الرياضي، من أربعة نماذج فرعية يغطي أولها الطاب النهائي ، و يغطي الثاني توليد الكهرباء و غيرها من أنشطة تحويل الطاقة ، بينما يغطي الثالث عرض الوقود الحفزي ، و يغطي الرابع التجارة في صكوك المبتعثات[1] .

الفرع الرابع : نموذج OPEC

تقوم منظمة الأوبك منذ عدة سنوات بتقديم رؤيتها لأفات المشهد النفطي العالمي على المدين المتوسط و الطويل من خلال تبينها لسيناريوهات خاصة بها تتصل بمعادلة الطلب و العرض أو الإمداد العالمي في أسواق النفط العالمية ، وذلك باستخدام النموذج الإحصائي الخاص بها منذ عام 1990 و المعروف تحت مسمى ' نموذج أوبك للطاقة العالمية ' OPEC WOELD E NERGY NODEL

المطلب الثالث : الإحتياطات النفطية العالمية

يعرف الإحتياطي النفطي بأنه كمي و حجم النفط المخزون في في باطن الأرض الذي يمكن إستخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الإستكشاف[2] . و يتغير الإحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الضروف التقنية و الإقتصادية السائدة ، و يعرف بأنه المعروف و المؤكد من كميات النفط في باطن الأرض و تقدر كمية الأحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن

[1] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 7 .

[2] نفس المرجع و الصفحة .

عرضها و طولا و سمكا ، و يمكن تصنيف الإحتياطي النفطي النفطي إلى عدة أصناف نعرض فيها الأكثر سوعا منها و هي :

الفرع الأول: الإحتياطي المثبت (المؤكد)

وهي كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية و الهندسة إلى إمكانية إستخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية بالضروف الإقتصادية و التقنية المتوافرة .

الفرع الثاني: الإحتياطي المرجح وجوده

هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من الإمتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط، أو الكميات التي يمكن إستخلاصها نتيجة تطبيق وسائل ال'ستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد ، و التي توجد دلائل على إحتوائها للنفط.

الفرع الثالث: الإحتياطي الممكن

هو مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الإحتياطي المرجح وجوده و الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة و الممكن تطورها لتصنيف كميات مناسبة من الإحتياطي الممكن إستمارة و إستغلاله .

الفرع الرابع: الإحتياطي المحتمل

هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها، و 'خلاصها من المكامن التي لم يتم تطورها أو حفرها بعد، و التي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض[1] .

و الجدير بالذكر أن حوالي 57 بالمئة من الإحتياطي العالمي المثبت تستجوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005 ، كما شهد الإحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين سنة الماحنية ، وذلك نتيجة للإستكشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الإحتياطي المثبت . فقد إرتفعت تلك الإحتياطات من حوالي 644 بليون برميل 1980 إلى حوالي 1277 بليون 2005 و قد بلغ 1.15

[1] ماجد بن عبد الله المنو ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، العد – 41 ، السنة 2014 ، ص 71 .

تريليون برميل سنة 2007 و حوالي 1.16 تريليون برميل سنة 2008. و الجدول التالي يبين حجم و نسبة الإحتياطي النفطي العالمي و العربي و خلال (1996- 2008) الوحدة (مليون برميل يومي) OPEC –OAPEC

الجدول رقم (1-4) إحتياطي النفط العالمي و العربي خلال الفترة (1996- 2008) -OPEC AOPEC

(الوحدة : مليون برميل يومي من النفط)

السنة	الإحتياطي العالمي	الإحتياطي العربي	%	إحتياطي OPEC	%	إحتياطي APEC	%
1996	1048.54	643.00	61.43	818.66	78.08	633.60	60.43
1997	1051.18	643.66	61.23	821.48	78.15	634.16	60.33
1998	1052.24	644.01	61.20	817.62	77.70	634.31	60.28
1999	1032.79	643.42	62.46	818.78	79.28	635.46	61.53
2000	1035.50	633.66	62.13	821.04	79.29	633.66	61.19
2001	1081.65	652.52	60.30	847.91	78.40	641.91	59.30
2002	1113.48	652.42	58.60	881.68	79.20	641.90	57.60
2003	1126.60	658.34	58.40	890.73	79.10	647.96	57.50
2004	1129.39	661.97	58.60	896.67	79.40	651.59	57.70
2005	1153.86	664.49	57.60	904.25	78.40	654.59	56.70
2006	1138.90	668.43	58.70	913.86	80.20	654.73	57.50
2007	1153.67	669.69	58.00	927.06	80.40	655.99	56.90
2008	1164.30	672.08	57.70	939.04	80.70	658.58	56.60

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي للسنوات من 1996 إلى 2008 منظمو الأقطار العربية المصدرة للنفط .www.oopecorg.ong

قدر نسبة الإحتياطي العالمي و العربي للنفط من 61.43 بالمئة سنة 1996 إلى 62.13 بالمئة برميل من النفط سنة 2000 أما من سنة 2001 بدأت في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى 57.70 بالمئة برميل من النفط أما بالنسبة لإختياطي اوبك فقد قدر بـ 60.43 بالمئة ، سنة 1996 ثم إرتفع إلى

61.19 بالمئة سنة 2000 ثم أصبح 59.30 بالمئة سنة 2002، أما في سنة 2007 و 2008 فقد قدر بـ 56.90 بالمئة ، 56.60 بالمئة .

المطلب الرابع : دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية

إن الظروف و المداخلات و الأحداث التي الناتجة عن الشركات النفطية العالمية الإحتكارية لمدة تجاوزت نصف قرن و كذلك بالنسبة لممارسة الدول النفطية خلال السبعينيات وما نتج عنها من من تغير في موازين القوى ، كل هذه التطورات في السوق النفطية عجلت بالتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية و الدول الصناعية عبر منظمات الدولية الإقليمية :

- منظمة الدول المصدرة للنفط (opec)
- الوكالة الدولية للطاقة (aie)
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط[1] (oapec)

الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

لم تنل منظمة الدول المصدرة للنفط من الإهتمام في الدوائر الغربية، سواء الإعلامية أو الرسمية أو الأكاديمية منها، ماحظيت به منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك .

1) **نشأة المنظمة** : ثم إنشاء (أوبك) في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره منذوبون من خمس دول هي:

السعودية ، العراق ، الكويت ، فنزويلا ، إيران ، و جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية و التي شاركت فيه كل من إيران و فنزقيلا بصفة مراقب ، و في الإطار السياسي نالت العديد من الدول إستهلاطهل (منها دول منتجة و مصدرة للبترول) ، أما الإطار الإثتصادي فقد أدت عملية بناء أوروبا و اليابان . التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ، إلى تزايد الطلب على البترول ، خصوصا من منطقة الشرق الأوسط القريبة من أسواقها و ذات

[1] ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية لبحوث الإقتصادية ، العدد : 41 ، السنة الرابعة عشر ، شتاء 2008، ص 73 .

الإحتياطي و القدرات الإنتاجية العالمية ففي عقد الخمسينيات تضاف الطلب العالمي و تضاف معه الإنتاج من الشرق الأوسط .

وكان إجتماع بغداد المشار إليه لغرض التشاور بين الدول المشاركة حول أفضل السبل لمواجهة قيام الشركات، و قد كان الظرف السياسي أنذاك بمثابة الحافز للتعجيل بالإتفاق ، بهدف وضع أهداف موحدة ، التي نص عليها دستور المنظمة فيما بعد و هي[1] :

- تنسيق و توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء و تحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادي و مجتمعة .
- إجاد السبل و الوسائل التحقيق إستقرار الأسعار في أسواق النفطية العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة و غير الضرورية .
- الإهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، و ضرورة تأمين دخل مستقر لها ، إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية و ذات كفاءة و مستقرة من البترول للدول المستهلكة ، و عائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

ويمكن إعتبار العقد الأول من مسيرة أوبك مرحلة تمهيدية ، حيث إنضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعتها ليبيا و أندونيسيا عام 1962، الإمارات العربية المتحدة عام 1967، الجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، ثم الأكوادور عام 1973 ثم الغابون في عام 1975. و هذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حاليا إحدى دولة و مقرها فيينا النمساوية.

2) أجهزة المنظمة[2] :

يتكون الهيكل التنظيمي الأساسي للمنظمة على النحو التالي :

2-1 المؤتمر الوزاري :

وهي السلطة العليا فيها ، و يتكون من وزراء الطاقة و البترول للدول المعنية ، و أصبحت إجتماعاته تعقد كل ربع سنة بعد أن كان إجتماعين في السنةو يصادق على القرار بحضور ثلاث أرباع الأعضاء ، و يرأسه كل عام وزير من وزراء الطاقة و البترول للبلدان المعنية حسب الترتيب الأبجدي .

[1] المرجع نفسه، ص 74

[2] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 223.

2-2 مجلس المحافضين :

يدير شؤون المنظمة و يشرف على قرارات المؤتمر الوزاري و يجتمع على الأل مرتين في السنة و تصح إجتماعاته بحضور ثلثي الأعضاء الممثلين عن كل دولة عضو.

2-3 الأمانة العامة :

و يتكون من مجموعة من الإرادات التي تتولى الأعمال التنفيذية للمنظمة برئاسة الأمين العام ، الذي يعين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ، و إذا لم يافق الأعضاء عليه يعين لمدة سنتين .

2-4 اللجنة الإقتصادية :

تتكون من مجموعة الخبراء إقتصاديين تقومون بمعاونة المنظمة في متابعة السوق العالمية للنفط ، و إعداد تفارير و تحليلات للسوق النفطية بهدف تحقيق إستقرار أسعار النفط .

3) أهم و أبرز المحطات الهامة في مسيرة أوبك[1]:

مرت المنظمة بعدد من المحطات الأساسية بين ستينات القرن الماضي و بداية القرن الواحد و العشرين نبرزها كما يلي :

3-1 عقد الستينات : شكلت هذه المرحلة فترة تأسيس و تكون المنظمة من دول نامية لها نفس التوجهات و التطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية ، و تشكيل سكرتارية المنظمة التي نقل مقرها من جنيف إلى فيينا .

3-2 عقد السبعينيات : تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنظومة تحتها من الإمساك بزمام الأمور فيما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي .وقد عرفت هذه الفترة أزمتين إرتفعت خلالها أسعار النفط ، الأولى عام 1973 و الثانية عام 1979 .

[1] حسين عبد الله ، مرجع سابق، ص 224.

3-3 **عقد الثمانينيات** : شهدت بدايتها إرتفاع في الأسعر ثم مالبث أن إنخفضت بشكل حاد 1986 و عرفت بالأزمة النفطية الثالثة ، عدم إلتزام و المنظمة بسقف الإنتاج المحدد وفي عام 1988 أخذت الدول موقف جماعي من أجل الحفاض على إستقرار الأسعار .

4-3 **عقد التسعينيات** : شهدت هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة ، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى إرتفاع الأسعار بشكل حاد مما أدى بالمنظمة إلى سوق الإنتاج دون الأخذ بعين الإعتبار الأزمة لدول شرق أسيا، مما نجم عنه إنهيار الأسعار عام 1998 .

5-3 **بدايات القرن 21 م** : بعد إنهيار أسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط ، و أصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق .

ورغم أهمية العرض و الطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة أوبك أدركت بأن هناك إعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة و ضرورة الإلتزام بهذه الحصص ، أخذين في الحسبان أن ذلك على نمو الإقتصاد العالمي و إنعكاسه و بالتالي على مستوى الطلب .

الفرع الثاني: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

لقد أنشأة هذه الوكالة كرد فعل أزمة السويس عام 1956[1]، و على ارتفاع النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد و تنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه اوبك ، على قدر ما أثرت الأزمة الأخيرة موازين العلاقات .

بحيث إنتقلت السيطرة الوكالة على إنتاج النفط من الشركات الغربية إلى أيدى حكومات الدول المضيفة ، بما في ذلك تحديد حجم الإنتاج و الأسعار ، بففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط بحضور إجتماع في واشنطن (11-02-1974) حيث عهد إلى وزراء خارجية تلك الدول إعداد برامج عمل مشتركة و بذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD).

[1] حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 225 .

وقد تمت الموافقة المبدئية على الإتفاقية المنشأة للوكالة في 21-09-1974 و صارت نافذة بالتصديق عليها في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة ومقرها باريس ، وقد رفضت فرنسا الإنضمام في البداية ثم إنضمت كما إنضم عدد أخر من الدول بحيث إرتفعت العضوية إلى 24 دولة و هي[1] :

الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا ، إيطاليا، اليابان ، أستراليا، نيوزيلندا، السويد،الدانمارك،بلجيكا،هولندا،لوكسبورج،إيرلندا،سوسرا،إسبانيا،النمسا،تركيا،اليونان،فرنسا،فلندا،

المجر ،البرتغال ، النرويج .

و على طريق المواجهة الذي بدأته الدول الصناعية الغربية ضد أوبك ، لم تقتصر تلك الدول على تدعيم قوتها التفاوضية بالوسائل السليمة، بل عمدت إلى إطلاق التحذيرات و التهديد بالستخدام القوة العسكرية . ففي أواخر سبتمبر 1974 إلى الرئيس.

الأمريكي فورد كلمة في مؤتمر الطاقة في ديترويت ألمح فيها إحتمال التدخل المسلح لإحتلال منابع النفط

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصناعة برنامج فصل للدول المستهلكة للطاقة و هي[2] :

- تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارىء و تحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب و ترشيد الإستهلاك .
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطية العالمية .
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة و تقليل الإعتماد على الطاقة المستورة .
- تسجيع و تنمية الطاقة البديلة كاطاقة الذرية و الشمسية و غيرها .

[1] حسين عبد الله ، نفس المرجع ، ص 275 .

وهي منظمة أنشأت في باريس على أثر إعلان خطة مارشال سنة 1947 العادفة إلى إعادة مناء أوروبا الغربية بالإعتماد على المساعدات الأمريكية . و في عام 1961 جرى توسيع هذه المنظمة لتصبح أداة تعاون إقتصادي لدول مايسمى بالإقتصاد الحر. و إنضمت إلى دول أوروبا الغربية كلا من الولايات المتحدة و اليابان و كندا و أستراليا و نيوزلاندا .

[2] سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ، ص 258 .

- تكوين خزينة من النفط يكفي للإستهلاك تسعين يوم ، المواجهة طوارىء و لعرض التأثير في السوق النفطية ، مثلما الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في سنة 1990 عندما حرر كمية كبيرة من المخزون النفطي أدت إلى إنخفاض الأسعار بشكل حاد .

الفرع الثالث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط : (OAPEC)

1) **النشأة :** إن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ثمرة من ثمار الجامعة العربية ، حيث يعود إليه سبق المناداة بتوحيد السياسات النفطية العربية ، و قد دعا المجلس الإقتصادي التابع للجامعة العربية في عام 1957 إلى عقد مؤتمر عربي للنفط . و إنعقد المؤتمر فعلا في 16-أفريل- 1959 و لم يتوصل إلى النتائج المرجوة . وفي بيروت 9 – جانفي- 1968 وقعت ثلاث دول عربية و هي ليبيا و السعودية و الكويت إتفاقية دولية أعلن فيها عن قيام منظمة الأوبك ، إن هذه المنظمة ذات طابع عربي صرف[1] ، تضم الأن إحدى عشرة دولة وقد أختيرت دولة الكويت مقرا لها .

وكان من بين شروط الإنتماء لتلك المنظمة أن يكون النفط المصدرة الرئيسي الأساسي لدخله الوطني ، وقد حال هذا الشرط دون إنضمام دولة عربية أخرى، و في 09-12-1971 تم تعديل هذا الشرط و أصبح أن يكون النفط مصدرا هاما للدخل وبذلك أصبح الباب واسعا لإنضمام أقطار عربية أخرى . و بالفعل إنضمت كل من الجزائر و البحرين و قطر و الإمارات عام 1971 ، وإنظمت العراق و سوريا عام 1972، و مصر عام 1993 ، و تونس عام 1981 ، و بذلك أصبح مجموع الأعضاء 11 عضوا .

2) **إنجازات المنظمة :** يعتبر إقامت المشروعات السبيل الوحيد و المهم لتحقيق أهداف المنظمة، و قد نجحت في ذلك إقامة ستة مشاريع مشتركة و هي[2] :

1- الشركة العربية البحرية لنقل البترول

2- الشركة العربية للإستثمارات البترول و تتفرع إلى:

[1] جميل الطاهر " التعاون العربي في مجال النفط و الغاز الطبيعي ، و التعاون العربي، المجلد الثالث و الثلاثون ، العدد 121 ، ربيع 2007، ص 181 .

[2] جميل طاهر ، مرجع سابق ، ص 182 .

- الشركة العربية للحفر وصيانة الأبار
- الشركة العربية لجس الأبار
- الشركة العربية لخدمات الإستكشاف الجيوفيزيائي

3- الشركة العربية لبناء و إصلاح السفن

4- الشركة العربية للخدمات البترولية

5- الشركة العربية للإستشارات الهندسية

6- معهد النفط العربي

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط وعلاقتها بالمالية العامة في الجزائر

وسنتعرض من خلال هذا المبحث إلى مطلبين هما كالتالي:

المطلب الأول : مراحل تسعير البترول

يمكن حصرها إجمالا في أربع مراحل رئيسية ، لكل واحد منها ميزانها الخاصة

- مرحلة همنية الشركات النفطية الكبيرة
- مرحل تراجع دور الأوبك و ضهور السوق الحرة
- المرحلة الحالية و التي لا تزال غير واضحة المعالم ، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى إلى بحث دور الأوبك السابق في السوق النفطية ، و بين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الإمتياز .

الفرع الأول: مرحلة هيمنة الشركات العملاقة

عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، كان العالم تحت سيطرة فرنسا و بريطانيا العضمى المنتصر بين عسكريا بلا منازع . أدرك هذان ، في السنوات الأخيرة من النزاع ، ضرورة ضمان تموينهما بالنفط لم

يكف أي منهما راغبا في الإرتباط بالولايات المتحدة ، إلا أن إستهلاك النفط للأغراض المدنية و السيارات و الطائرات ، و كذلك إستهلاك المازوت من قبل البحرية ، كان يتزايدان بالستمرار و بسرعة[1].

كانت في هذا الوقت الشركات السبع الكبار و التي كونت فيما بعد تعرف باسم السبعة الكبار[2]، و يطلق عليها أيضا .

- جرسي ستاندر Jersy standard
- بريتش شروليوم ونش ،شل Royal dutech shell group
- جلف اوبل Gull oil corporation
- تكساكو texacocorporation
- موبايل أوبلM obil oil compony
- مجموعة رويال دش / شل Royal patch–shell g roup

وتضاف أحيانا الشركة الفرنسية للبترولية فتصبح مجموع الشركات سبعة شركات كبرى. و على الرغم من أن العشرنيات قد تميزت بسيطرة هذه الشركات على العرض العالمي للنفط إلا أن هذه الفترة قد تميزت أيضا في مرحلة أولى بالصراع العنيف بين هذه الشركات للسيطرة على مكامن البترول و على إقتسام سوقه[3] .

أدى إنخفاض كمية النفط المتداولة في السوق الحرة و هي السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية ، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند إلتقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعد البيع شحنة النفط مع السعر لدفعه يؤدي إلى بقاء دور هذه السوق هامسيا و قاصرا على إحداث التوازن و الإستقرار في فترات الإحتلال الصرفية (فائض أو عجز) ، و قد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للإنفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار دون إعتبار لمصالح البلدان المنتجة ، و لم تكن الدول المنتجة المانحة للإتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت عن كل

[1] جات ميشل شارليه ، جاك دولوناي ، ترجمة محمد سميع السيد ، الجانب، الخفي من تاريخ البترول، دار ملاس للدراسات و النسر ، دمشق ، 1987، ص 35 .

[2] من البرادي ، من كرات في إقتصاديات البترول ، 2008، ص 62 .

[3] من البرادعي ، مرجع سابق ، ص 62.

برميل أو في شكل رسم محدد للطن من النفط يدفع للدولة يصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل ، و قد خدمنا هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر .

إستمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينات ، وبعدها بدأ نظام الإمتيازات التقليدية في التصدع تحت و قع إحتجاجات الدول المنتجة ، ثم إقدام هذه الدول على تأميم قطاعاتها النفطية ، هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973. [1]

الفرع الثاني: مرحلة بروز دور الدول المنتجة و صعود الأوبك

إستمر السعر العالمي للنفط الخام في الإنخفاض بين عامي 1945 و 1960 ، فلقد أدى بناقص النفقات بالإضافة إلى دخول الشركات الجديدة في السوق النفطية ، إلى تزايد مصلحة الشركات الكبرى في زيادة مبيعاتها في الأسواق .

و على الرغم من إنخفاض السعر العالمي ، و إنخفاض إرادات الدول المنتجة لذلك ، فلقد عمدت الشركات في عام 1959 إلى تخفيض الأسعار المعلنة لنفط الشرق الأوسط بنسبة 18 بالنئة و على الرغم من إحتياج الدول المنتجة ، إلا أن الشركات عمدت إلى تخفيض جديد للسعر في أوت سنة 1960 بنسبة 18 بالمئة أخرى [2].

و كان هذا هو السبب المباشر و راء إنشاء منظمة الأوبك ، فلكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات الشركات تجاه الأسعار المعلنة و تحمي بالتالي إراداتها من النفط ، إتفقت كل من المملكة العربية السعودية و الكويت و العراق و إيران و فنزويلا في إجتماع ثم في بغداد في سبتمبر 1960 على إنشاء منظمت الدول المصدر للبترول (OPEC).

بدأت هذه المرحلة في بداية الثمانينات ، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية ، و من هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة و تراجع مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي ، حتى و صلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5 بالمئة . ورغم مبادرة

[1] بلقاسم زايري، ادارة احتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر، مجلة اقتصادي عربية، العدد 41، 2008، ص 8.

[2] من الرادعي ، مرجع سابق ، ص 112 .

المنظمة إلى فرض نظام الحصص على أعظائها بهدف تعزيز قواعد الإنضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولار ، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها و تقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986، بعد فشل المنظمة في وقف الإنهيار الكبير للأسعار ، و هي الأزمة التي أكدت إنتهاء مرحلة كان فيها وزن المنظمة ثقيلا [1].

الفرع الثالث: مرحلة السوق الحرة

إنطلقت في هذه الفترة المبادرات الأولى التي مهدة الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات ، و هي مبادرات صدرت من جهتين :

من جهة الشركات النفطية الكبرى، التي لا حظت أنه لم تبادل بالإستكشاف في مناطق أحرى غير المناطق التقليدية ، حتى و إن كان هذا الإستكشاف مكلف ، فإن دورها سيبدأ في الإنحصار و تفقد كل عملياتها في قطاعي الإستكشاف و الإنتاج .

ومن جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق ، حيث بدأت تخشى إنقطاع التموين النفطي ، و بدأت أيضا تحس بثقل الفاتورة البترولية ، و على سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1 بالمئة من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، و أصبحت تمثل 4 بالمئة في سنة 1980[2].

أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للنفط الخام تتحد فيها الأسعار و فق العرض و الطلب خاصة و أنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين عارضين من جهة و بين مستهلكين مشترين من جهة ثانية ، و ذلك بعد إنكسار الإندماج التقليدي في القطاع .

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات و التسعينيات تقريبا تميل كفة ميزات القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة و إلى الدول المستهلكة، وبز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين ، و تراجع دور منظمة الأوبك ، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في

[1] JEAN –PIERRE FAVENNEC. LE ROFFINAGE DU PETROLE .EXPLOTATION ET GESTION DE LA RAFFINERIE /PARIS EDITIONS TECHNIP .1998 P 10 .

[2] JEAN PIERRE FAVENNEC. OP.CIT.P11

الأوبك إنتاج المنظمة ، وعرفت مستويات الأسعر نتيجة لذلك تذبذبا شديدا ، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986، عندما إنخفض سعر البرميل إلى مادون العشرة دولارات .

الفرع الرابع: مرحلة التجاذب الجديد بين الأوبك و الدول الصناعية :

شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة نفطية خانقة ، ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة و خصوصا دول الأوبك ، بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير ، و هو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الإستقرار إلى السوق و للدفاع عن الأسعار[1] .

وفعلا ، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك ، ومنها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و 28 دولار للبرميل ، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء . ساهم نجاح القرارات و المبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة و في تفعيل دورها ، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين القوى بين رغبة الأوبك في العودة و الصمود و رغبة الدول المستهلكة الكبرى في إبعادها عن التأثير ، و هو ما يمكن إستنتاجه من خلال تصاعد دعوات المطالبة بإعادة المنبع للنفط أمام الإستثمار الأجنبي المباشر و الدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الإمتيازات التقليدية . [2]

المطلب الثاني : تطورات أسعار النفط و علاقتها بالمالية العامة سنة (2000- 2014)

وستعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم تطورات أسعار النفط و كذا الإرادات و النفقات في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2014 .

الفرع الأول : تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الأوبك ، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار النفط في الجزائر في فترة الممتدة ما بين (2000- 2014) .

[1] بلقاسم سرايري ، مرجع سابق ، ص 12 .

[2] بلقاسم سرايري ، مرجع سابق ، ص 12 .

1. تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)[1]

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف و ذلك في مختلف الميادين (البحث ، التنقيب ، ....) إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات و إنجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب إرتفاع العوائد النفطية نتيجة الإرتفاع المتزايد للأسعار .

جدول رقم (1-5) تطورات أسعار النفط للفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل بالدولار	29	25	25	29	39	54	65	75	99

المصدر: بيطام ريمة، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر (2000- 2014)، جامعة بسكرة، 2014 ص 122.

من خلال ملا حظتنا للجدول رقم (1-5) نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تطورات و تقلبات حادة للأسعار النفط، حيث شهدت سنة 2001 تراجع قدر بـ 4 بالمئة دولار للبرميل مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة للتباطؤ الإقتصادي و أحداث 11 سبتمبر 2011 ، التي شهدها الإقتصاد العالي منذ مطلع العام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية[2] ، أما في الفترة (2002- 2008) و حسب الأرقام الواردة في الجدول (1-5) نلاحظ بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2002، حيث بدأت أسعار النفط بالإرتفاع من 25 دولار للبرمسل سنة 2002 و 29 دولار سنة 2003 ثم 65 دولار سنة 2006 لتصل إلى 99 دولار للبرميل سنة 2008، و هذا النمو الإقتصادي و الطلب العالمي على النفط ، و إنخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثر كبير على صناعة النفط العالمية ، إذ أن إنخفاضه يزيد الكلب على النفط و يخفض من إنتاجه ، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط .

2. تطورات أسعار النفط في الجزائر (2009- 2014)[3]

[1] عبد المالك مباني، الإقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة إستشراقية ، جامعة الجزائر 2007 – 2008 ، ص 61 .

[2] عبد المالك مباني ، مرجع سابق ، ص 62 .

[3] عبد المالك مباني ، مرجع سابق ، ص 63 .

يجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أزمة مالية عالمية أثرت بشكل ملحوظ على أسعار النفط الجزائرية .

الجدول رقم (1-6) : تطورات أسعار النفط في (2009- 2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2014	2014
سعر البرميل بالدولار	62	80	113	111	109	99

المصدر:بيطام ريمة مرجع سابق، ص 123.

من خلال ملاحظاتنا للجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهور ملحوظا ، فقد تهاوت أسعار النفط من 99 دولار للبرميل سنة 2008 ليبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009 ، وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية الذي كان له أثر واضحا على سوق النفط بالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة العالمية إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بذلك سنة 2008 و ذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط ، لتعود بعد ذلك للصعود في سنة 2010، حيث وصلت إلى 80 دولار للبرميل ثم 113 دولار للبرميل ، لتعود و تنخفض مجددا من 111 دولارا للبرميل سنة 2001 إلى 99 دولار سنة 2014 و هذا لتطور الأوضاع في السوق النفطية العالمية .

<u>الفرع الثاني: تطورات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)</u>

سنتناول في هذا المطلب تطور النفقات و الإرادات في الجزائر في الفترة (2000- 2014)

جدول رقم (1-7) : تطور النفقات و الإرادات العامة للدولة (2000-2014) المبالغ مليار دينار

السنوات	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي الإرادات	الرصيد
2000	1255.5	965.3	290.2	1028.8	-226.7
2001	1251.8	836.3	415.5	1234.8	-17
2002	1559.8	1050.2	509.6	1457.8	-102
2003	1711.1	1097.4	613.7	1451.5	-259.6

2004	1920	1200	720	1528	-392
2005	1950	12000	750	1635.8	-314.2
2006	2630.5	1283.4	1347.1	1667.9	-962.6
2007	3623.7	1574.9	2048.8	1802.2	-1821.5
2008	4322	2017.1	2304.9	1924	-2398
2009	5191.4	2593.7	2597.7	2786.6	-2404.8
2010	5926	2837.1	3022.9	3081.5	-2844.55
2011	6618.4	3434.3	3184.1	2992.4	-3626
2012	7428.7	4608.3	2820.4	3455.7	-3937
2013	6879.8	4335.6	2544.2	3820	-3059.8
2014	7656.2	4714.5	2941.7	4218.2	-3438

المصدر: من إعداد الطالبة بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2014) .

- الإشارة السالبة في الرصيد تدل على عاجز في الموازنة .

من خلال الجذول رقم (1-7) نلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى كل موازنات فترة الدراسة و ذلك يعود إلى الزيادة المستمرة في قيمة النفقات العامة بالرغم كذلك من الزيادات في الإرادات العامة خلال الفترة (2000-2014) ، حيث أن نفقات التسيير سحبت تزايدات بوثيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية سنة 2005 لتعود سنة 2011 للإرتفاع من جديد ، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج في سنة 2005 ، و كانت قيمة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل 2837.1 مليار دج في سنة 2010 و تعود هذه الزيادة بالأساس إلى الزيادة أجور موضفي القطاع العمومي مع الإهتمام بالجانب التربوي ، بالإضافة إلى ترقية المواد البشرية للإنتفاع من خبرتهم و قدراتهم في تنشيط الإقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى ذلك إهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن المقدرة على إتمام تعليمهم ، و هذا ماجعلها تستمر في التزايد لتبليغ سنة 2014 4714.5 مليار دج ، أما بالنسبة لنفقات التجهيز تميزت هي الأخرى بالإرتفاع المستمر من سنة 2000 إلى 2011 و الملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى و ذلك حسب إختلاف الأهداف المراد تحقيقها و المرجوة من طرف الدولة إتجاه إقتصادها و مجتمعها ، حيث عرفت سنة 2010 زيادة قدرها بـ 3022.9 مليار دج تاركة نفقات التسيير في الأولية الثانية و ذلك لإهتمام الدولة بالإستثمارات الإقتصادية ، ففي

سنة 2012 سلب نفقات التجهيز تراجعا وصل إلى 993.7 مليار دج مقارنة سنة 2001 أما سنة 2014 فقد عرفت إرتفاعا قدر بـ 397.52941.7 مليار دج مقارنة بسنة 2013 [1].

وفيما يتعلق بالإرادات فهي أيضا عرفت زيادات مستمرة في قيمتها، حيث عرفت سنة 2002 إرتفاعا بمبلغ قدره 223 مليار دج مقارنة بسنة 2001، لتعود و تنخفض بـ 6.3 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 ، و في السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 عاودت الإرادات الإرتفاع و التزايد و ذلك لتحسن الأوضاع الإقتصادية و إرتفاع الإرادات الجبائية البترولية التي تساهم في الإرادات الإجمالية بشكل كبير ، لتقفز سنة 2010 بمبلغ 294.9 مليار دج ، مقارنة بسنة 2009 ، و في سنة 2014 بلغت الإرادات الإجمالية 4218.2 مليار دج ، إلا أن هذه الزيادات في الإرادات العامة لم تستطع تغطية إجمالي النفقات العامة خاصة نفقات التسيير و بقي الرصيد السالب يغطي كل موازنات فترة الدراسة [2].

الفرع الثالث : علاقة أسعار النفط بالمالية العامة

سنتناول فيه العلاقة التي تربط بين أسعار النفط و عناصر الموازنة العامة، وذلك كما يلي:

1) علاقة أسعار النفط بإرادات الموازنة العامة

لطالما إرتبط حجم الإرادات العامة بحجم إرادات الجبائية النفطية إذ تتسم هذه الأحيرة بتقلبهاتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط .

إن المتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سحلب إرتفاع قياسيا منذ بداية العقل الحالي لتصل من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008، و بطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفكية التي شهدها العالم إن حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الإقتصادية كتسجيل الموازنة

[1] خبابة عبد الله ، أساسيات في إقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009، ص ، ص 268 .

[2] نفس المرجع ، ص 269 .

العامة لفوائض معتبرة أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإرادات العامة في معظم الدول[1]، حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية و التغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هو بسبب تقلبات أسعار النفط ، و بما أن أسعار النفط غالبا تكون متقلبة و لا يمكن توقعها إلى حد كبير عن إسقاطات الموازنة[2] ، حيث تعد الجباية البترولية و سيلة لتدخل الدول الدول في النشاط النفطي ، فهي نظام الإقطاعات المفروض من قبل الدول على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ، كما ينظر إليها على أنها إقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة .

و تطبيق على أساس سعر بيع النفط ، حيث أن مراجعة الجبائية النفطية ترتبط بتطور تقنيات الإكتشاف و الإستغلال النفطي .

2) علاقة أسعار النفط بنفقات الموازنة العامة[3]

أثرت الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم إقتصاديات الدول حيث أدى إلى إنخفاض العائدات النفطية و الفوائض المالية و بالتالي إنخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية .

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس إنخفاض الإرادات العامة بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية و السوق العالمية للنفط ، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية و بالضغوط التضخمية في الإقتصاد .

أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط ، حيث أن هيكل النفقات الالجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية و إنما الذي تغير هو الإنفاق الإستثماري و الإنمائي ، و تتطلب حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض و ذلك بإنقاص الإنفاق عادة و التمويل، وتخفيف الإنفاق خلال مهلة قصيرة كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أ يكون صعبا ، بصورة مذمومة و لا

[1] أبو فليح نبيل ولعاطف عبد القادر ، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوضيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة مستوردة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008، ص 02.

[2] عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2014) ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسيير، لجامعة فرحات عباس 1 ، 201/2013، ص 177

[3] عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012) ، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 ، الجزائر ، 2013-2014-ص 152 .

يحضى بتأييد شعبي ، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة إتباع سياسة توسيعية باستخدام العائدات المزايدة المتأتية من تصدير النفط منها :

- برامج إستثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية الإنفاق في الجانب الإجتماعي .
- إستثمارات في قطاع النفط نفسه زيادة النفقات العسكرية .
- تسديد الديون .

3) علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة[1]

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات و الإرادات العامة ، من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الموازنة ، و لكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق ، يختل التوازن بين النفقات العامة و الإيرادات العامة ، إما نتيجة عدم قدرة الدول على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإرادات العامة بقصد معالجة أزمة إقتصادية ما ، و بهذه تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد.

[1] بصديق محمد ، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصطلاحات الإقتصادية ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، تخصص التحليل الإقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2008/ 2009، ص 117 .

خلاصة الفصل

و لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط و محدداته و استخلصنا بأن أسعار النفط قد مرت بعدة تطورات و تقلبات حادة و مفاجئة متؤثرتا بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على الوضع المالي للدولة، و يتحدد السعر النفطي عن طريق مجموعة من العوامل، التي تؤثر فيه، إلا أن معدل النمو الاقتصادي يبقى العامل الأساسي فس تحديد السعر و ذلك بسبب الارتباط الكبير بينه و بين الطلب النفطي، معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.

حيث ارتبطت حجم الايرادات العامة بحجم ايرادات الجباية النفطية، التي تتأثر كثيرا بالتقلبات الموجودة في أسعار النفط، كما أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات معظم الدول، و هنا تكمن العلاقة بين أسعار النفط و المالية العامة.

الفصل الثاني:
إدارة المالية العامة في ظل الاقتصاديات النفطية

تمهيد

إن الحديث عن دور صندوق ضبط الموارد و مدى فعاليته في ضبط و تثبيت الايرادات العامة و المحافظة على توازن الميزانية العامة في الجزائر لا يزال مبكر بالنظر إلى قصر مدة إنشائه مقارنة بتجارب البلدان التي سبقتنا في انشاء مثل هذه الصناديق، و بالتالي لا يمكننا تحديد و استخلاص جميع التأثيرات المحتملة سواءا كانت ايجابية أو سلبية بهذا الصندوق على ايرادات الميزانية العامة في الجزائر، إلا أنه يمكننا استخلاص هذه الآثار من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال لأن لها تقريبا نفس الخصائص من حيث اعتماد الايرادات العامة للميزانية بشكل كبير على سلعة معينة غالبا ما تكون النفط و الذي كما نعلم تحدد أسعاره خارج تلك البلدان و بالتالي فإن الميزانيات العامة لتلك البلدان في معظمها تعتبر حساسة للصدمات الخارجية سواء كانت سلبية أو ايجابية و التي تأتي من التغيرات و التقلبات في أسعار النفط و كذلك انخفاض قيمة العملة التي بدورها تخضع إلى قوة السوق من حيث العرض و الطلب كما نعلم أن الجزائر لم تكن سباقة في انشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في انشاء مثل هذه الصناديق و سيتم عرض هذا الصندوق و فعاليته في الدفع من كفاءة و تسيير الايرادات الميزانية العامة في الجزائر في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب.

المبحث الأول: الإجراءات المتخذة لإدارة المالية العامة و الاقتصاد النفطي

سيتم التطرق إلى هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: القواعد المالية و تشريع المسؤولية المالية

تواجه العديد من البلدان المنتجة للبترول مصاعب كبيرة للمحافظة على إستقرار[1] نفقاتها العامة و عزلها عن تقلبات أسعار النفط ، و غالبا ما تلجأ حكومات هذه البلدان و تحت ضغوط سياسية إلى التوسع في نفقاتها العامة بشكل كبير أثناء إرتفاع مداخيلها لكن و بمجرد أن نتحفض أسعار البترول و تتراجع عائداته تصبح هذه الحكومات مجبرة على خفض نفقاتها ، إلا أن لهذا التقلب في الأنفاق العام (دورية السياسة المالية) نتائج إقتصادية مكلفة ، و لأجل تجنب دورية و تذبذب النفقات ، إعتصدت الكثير من الدول النفطية على فرض قيود قانونية على سياساتها ، و تعرف القواعد المالية من و جهة نظر الإقتصاد الكلي بأنها مجموع الأليات المؤسساتية و التي من المفروض أن تحكم صياغة وتكبيق السياسة المالية بشكل دائم ، و تدعم هذه القواعد بسن التشريعات تحدد المسؤوليات المالية و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الموازنة أو تقييد الحكومة على الإقراض . و بإختصار فهي تعزز ضبط أوضاع الموازنة العامة ، و تختلف صياغة و تصميم القواعد المالية و التشريعات التي تحدد المسؤولية المالية من بلد لأخر أما في البلدان المنتجة للنفط فإن القواعد المالية المناسبة للإقتصادياتها و هي تلك التي تسعى لفك إرتباط سياسة الإنفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير و تلعب القواعد المالية الملائمة دور هاما في الحد من التوسع في الإنفاق الفوائض المالية أثناء فترات تراكم المداخيل ، إذا كان عدم التقيد بهذه القواعد المالية يترتب عليه تكاليف كبيرة تعوض الحوافز المنحرفة للإنفاق الزائد خارج إطار الإنفاق المخطط في الموازنة ، بحيث يزيد الحافز لدى السلطات التنفيذية للإمتثال للقواعد المالية لإذ وجدت عقوبات إلزامية تترتب عن مخالفتها و إذ كانت القاعدة المالية واضحة و بسيطة بما فيه الكفاية ، و الأكثر أهمية من هذا كله هو أن مخالفة قاعدة واضحة يكون أكثر تكلفة من إتباع سياسة مالية توسيعة ، إخبارية في حالة عدم و جود القاعدة و يكون هذا الأمر صحيحا خاصة عندما تكون مخالفة القاعدة المالية تتطلب تغيير في القانون أو كانت ترتبط بإحدى مواد الدستور و التي تتطلب تصويت بالأغلبية في البرلمان

[1] ianner Evon "fiscal rules and counterey chicol poliey" .frank ram sey meets Lranne holling fntemational monetary fund woking paper 03/220 November 2003- p03.

لتغييرها . أو في حالة تدخل كل من و سائل الإعلام و المعارضة لإنتقاد مخالفة القاعدة المالية ، فإن مثل هذه القاعدة المالية تساعد على تجنب ضغوط التوسع المفرط في الإنفاق أثناء إرتفاع العائدات ، الذي يصدر من الطبقة السياسية و الجمهور ويتبه عند التكلفة السياسية لمخالفة قاعدة مالية واضحة .

أما في حالة تراجع الإيرادات فإن قاعدة المالية الجيدة من شأنها أن تساهم في تقليل تقلبات سياسة الإنفاق العام و جعلها أكثر ثباتا ، خاصة إذا كانت هذه القاعدة قد حافظت على الفوائض المالية في مراحل الإنتعاش السابق ، و إذا كانت مثل هذه الفوائض قد إدخرت في صناديق التثبيت ، فإن الحكومة تستطيع تمويل كل أو جزء من العجز في التوازن في الفترات الصعبة ، فتقلل بذلك من تكاليف الإقتراض ، و تسهيل تحويل العجز في الفترات الصعبة .

المطلب الثاني: سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار النفط[1]

إن هيكلية النفقات العامة في المدى المتوسط في البلدان المصدلرة للنفط دائما تؤخذ بعين الإعتبار حالة عدم التأكد من تقلبات العوائد النفطية و للتقليل من التكلفة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لهذه التقلبات فإن الحكومات تتخذ إجراءات مختلفة على غرار إنشاء صناديق للتثبيت أو القواعد المالية ، إلا أن هذه الإجراءات قد تكون وحدها غير كافية ولهذا فعلى الحكومات تدعيمها بوسائل أخرى للتحوط من هذه التغيرات في الأسعار مثل العقود المستقبلية و عقود الإختيار و التي تحول المخاطر إلى أسواق المال العاصية ، و تسمح هذه الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلا مما جعل إعداد الموازنة أكثر واقعية و دقة كما أن عملية التحويط توفر بعض الحماية ضد الإنخفاض الكبير في أسعار النفط ، و تساعد البلدان النتجة للبترول على تحويل المخاطر تقلبات أسعار النفط خارج البلد و من الناحية النظرية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة ، ما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الأنخفاض الواسع في الأسعار ، و هذا التحويط يسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر ، إستقرارا و قابلية للتنبؤ و يوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجارب مع أي تغيير و التكيف معه بمدونة أكثر .

[1] doniel james A hechging crovermment oil price risk – international monetory fund working paper 01/185 . november 2001. PP 5 .8 .

المطلب الثالث: إعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الموازنة[1]

تعتمد غالبية البلدان المنتجة للنفط في إعداد غلاف على توقعات أكثر تحفظا حول سعر النفط في المستقبل و هذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق فالجزائر . مثلا السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولار للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر النفط في الأسواق تجاوز 60 دولار لنفس الفترة . أما جمهورية كونغو ويتمور التمرية فقد إعتمدت كسعر مرجعي السعر العالمي المتوقع في الأسواق المستقبلية و يتناقش تحديد في كل مستويات الحكومة لكن في إطار مجهودات لضبط الإنفاق العام ، و يعكس إستعمال الأسعار مرجعية منخفضة في إعداد الموازنة من قبل هذه الحكومات رغبتها في نقص مخاطر التوسع في عجز الموازنة و تعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار النفط .

مع العلم أن الجزائر حاليا تعتمد على سعر مرجعي للموازنة العامة مقدر 37 دولار للبرميل.

[1] poniel james A ‘’holging crovemment oil prise risk intermational nonteary Fund working paper 01/185 .novemder / 2001. Pp -5 -8 .

المبحث الثاني : إدارة موارد صندوق ضبط الإيرادات

تعتبر السياسة المالية أهم أداة في السلطات لإدارة نفقات المداخيل شكل مصلحة الإقتصاد المحلي و يسمح بتخصيص بالإتفاق العام .

توجد عدة خيارات مطروحة أمام واضعي السياسات من أجل إدارة جيدة لمداخيل النفط و تجنب التأثيرات السلبية المرافقة للعنة الموارد، و قد بينت عدة دراسات أنه من بين الطرق الأكثر فعالية بالنسبة للحكومة في البلدان الغنية بالموارد ، لتجنب لعنة النفط . و هي جعل السياسة المالية بمنأ عن التقلبات المرتبطة [1]، بأسعار النفط . بالإضافة إلى سياسات أخرى تهدف إلى تعزيز دور الحكومة و تقوية المؤسسات و تخصيص عائدات النفط نحو مشاريع التنمية الإقتصادية .

وفي هذا الإطار تعتبر السياسة المالية حجر الزاوية في إدارة عائدات تصدير الموارد الطبيعية ، و سنتعرض في هذا المبحث إلى كيفية إدارة موارد صندوق ضبط الايرادات في الجزائر من خلال تعريفه و مساهمته لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، و كذا فعاليته في الرفع من كفاءة و تسيير الموارد المالية للدولة.

المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الإيرادات و أنواعه

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الايرادات

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد "Fond de régulation des recettes" قد تم خلال سنة 2000 و هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الأرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري بسبب إرتفاع الإيرادات الجبائية البترولية إلى 12131 مليار دينار[2] خلال نفس السنة ، و من أجل الإستفادة من هذه الفوائض و إستعمالها للحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط و البعد ، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط الإيرادات الذي يعمل على إمتصاص

[1] amug egor j '' oil exportes s' e conomic de velopment in a i nterde pendent world '' in ternational montory fund .occasional paper N° 18.washington.p.c 19 a.p.s.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق ، ص 84 .

فائض الإيرادات الجبائية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة و قد تم تأسيسها هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 .

قانون رقم : 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ[1] 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 و التي تنص على ما يلي :

" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الإيرادات (الموارد) " و يقيد في هذا الحساب :

- **في باب الإيرادات :**

* فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحدوقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية .

* كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

- **في باب النفقات :**

* ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية

* تخفيض الدين العمومي.

* إن الوزير الكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب

* تحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .

من خلال نص المادة السابقة تمكن التوصل إلى مجموعة من النقاط حول صندوق أهمها :

* إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص.

[1] أنظر الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000

مرسوم تنفيذي رقم 67/02 و الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص لرقم 302 – 103 " صندوق ضبط الموارد "

* إن وضائف الصندوق توقعات حددت في إمتصاص الفائض من الإيرادات الجبائية البترولية و الذي يفوق توقعها و تقديرات قانون المالية . و كذلك تسوية و سد العجز في الميزانية العامة للدولة ، و كذا تسديد و تسوية المديونية العمومية للدولة بعرض الحد منها و تخفيضها عن طريق :

- تسديد المديونية العمومية الداخلية و الخارجية التي حان الوقت تسديدها.
- التسديد المسبق المديونية العمومية.

الفرع الثاني: نوع الصندوق

تمكن أن نصنف صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى[1] :

- صندوق سيادي محلي و هذا وفقا لمعايير مجال عمل الصندوق
- صندوق نفطي و هذا وفق لمصادر دخل الصندوق
- صندوق إدخار و هذا و فقا لوظيفة الصندوق
- صندوق حكومي و هذا وفقا لدرجة إستقلالية الصندوق .

يمكن القول أن صندوق ضبط الموالرد يمثل أداة هامة للإقتصاد الجزائري مزاية خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح االعلاقة المرتبطة بين الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات و الذي ظهر تأثير من خلال عوائد المحروقات مما يؤدي إلى تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواءا سلبية أو إجابية [2] الناتجة أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري نتيجة الإرتباط الكبير لأداء الأقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات .

المطلب الثاني: إستغلال صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

نستعرض في هذا المطلب تأثيرات صندوق ضبط الإيرادات على تمويل عجز الميزانية العامة للدولة ، تخفيض عجز الخزينة العمومية و كذلك التقليل من حجم المديونية .

[1] زواري فرحات سليمان " دور صناديق الثورة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة مقارنة حالة الجزائر و النرويج . مذكرة ماجيستير العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2011- 2012 ص 219.

[2] نقصد بالصدمة الخارجية السلبية : إنخفاض سعر المحروقات و الصدمة الخارجية الإيجابية : إرتفاع سعر المحروقات .

الفرع الأول: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة[1]

تتوقع عمليات صندوق ضبط الموارد على وضعية الجباية النفطية ، هذه الأخيرة تتأثر بمستوى أسعار النفط ، فإستحداث ألية صندوق ضبط المواد جاء لإستقطاب الإيرادات الناجمة عن التغيرات التي تحدث على الفروقات بين أسعار النفط المرجعية و الفعلية .

ولما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 37 دولار منذ سنة 2008 و هو سعر إعداد مشروع الميزانية من دون مراعات العجز المسجل في الميزانية العامة في نهاية كل سنة ، و الذي يتم تغطية من طرق صندوق ضبط الموارد الممول من فائض العوائد البترولية ، مما ينتج عنه إعداد الميزانية العامة السنوية فعليا على أساس سعر 70 دولار للبرميل على الأقل، في الوقت الذي تبقىتقديرات السلطة العمومية تشير إلى أن السعر المرجعي المتضمن في قانون المالية الذي يناقش سنويا في البرلمان يقدر ب 37 دولار للبرلمان ، بمعنى أن البرلمان يراقب و لا يجيز إلا حوالي 30 بالمئة من العوائد البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 70 بالنئة خاضعة لتقديرات السلطة المالية و خارج عن رقابة البرلمان و هذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضم الميزانية العامة للدولة .

[1] خن فتحي ، مداخلة بعنوان : إدارة العوامل البترولية بما يحقق إستدامة المالية العامة في الجزائر ، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية ، الفترة 07-08 أفريل 2015. جامعة سطيف 1 ، ص 13 .

الشكل : (2-1) يوضح الية عمل عمليات صندوق ضبط الموارد الناتجة عن فروق أسعار النفط

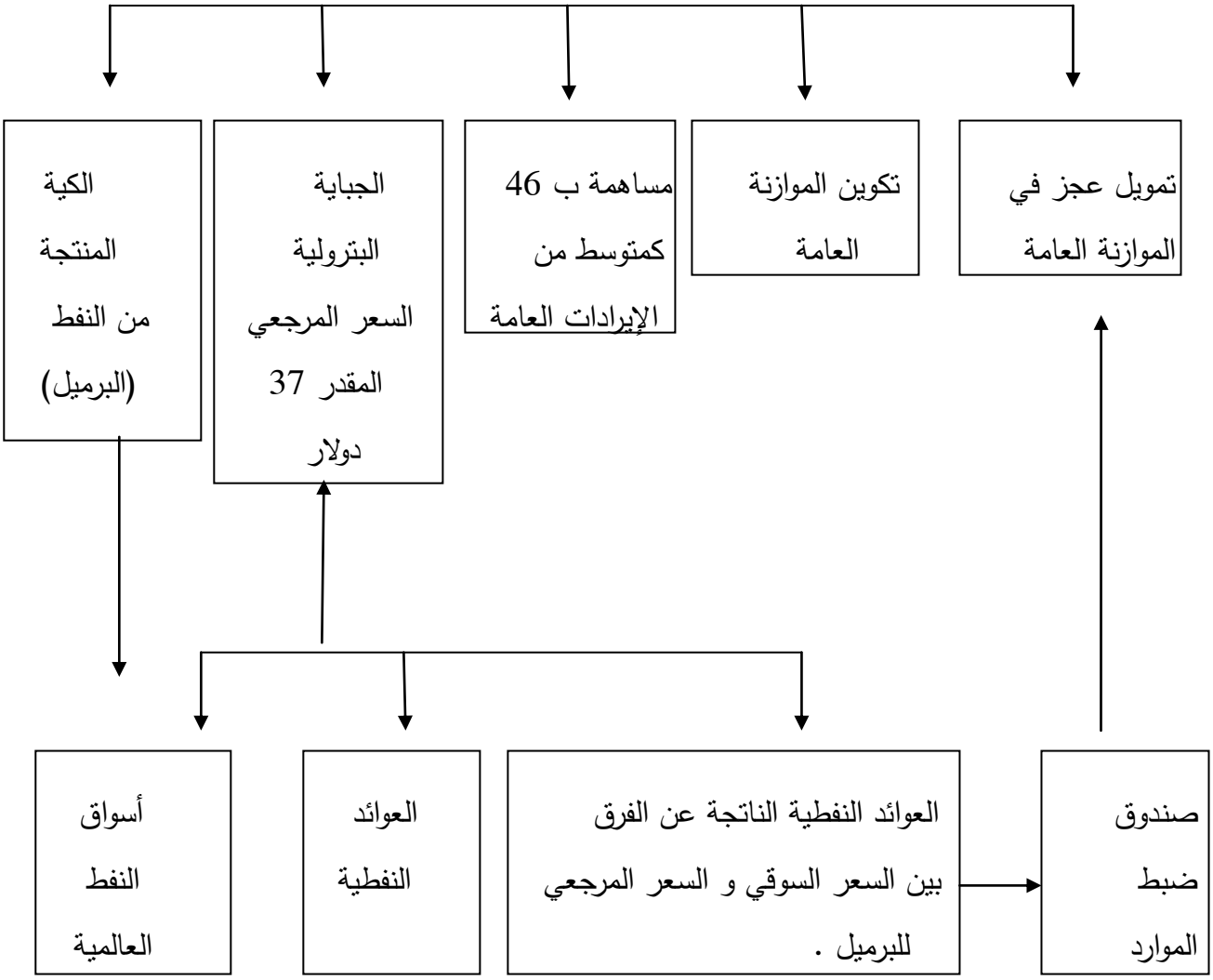

المصدر: خت فتحي ، مرجع سابق . ص 13 .

والجدير بالذكران ، إقتطاع صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز في الموازنة قدر بـ 1802.562 مليار دج سنة 2014 و الذي يمثل حوالي 50 بالمئة من العجز في الموازنة المتوقع نهاية سبتمبر 2014 .

الجدول : (2-1) : تطور العجز في الموازنة العامة منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد للفترة (2000 إلى 2013)

الوحدة : (مليار دينار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الموازنة	0.9-	70.9-	29.4	210.4-	260.6-	385.3-	707.9-	1234.6-
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
رصيد الموازنة	1293.2-	924.3-	1600.9-	2611.2-	3249.9-	2651.5-		

المصدر : حق فتحي ، مرجع سابق ص 13 .

يفسر هذا العجز بتزليد النفقات العمودية بمعدلات كبيرة نتيجة البرامج التنمية وسياسة الإنتعاش الإقتصادي و ‘ستمرار المستوى المرتفع للنفقات الجارية أين إرتفعت في الفترة ما بين 2008-2013 من 1293.2 إلى 2651.5 مليار دينار ، وذلك ما يمثل 62 بالمئة من إجمالي الميزانية في ظل عدم تنوع مصادر إيرادات ما يمثل 62 بالمئة من إجمالي الإعتماد الأساسي على العوائد النفطية التي تتميز بعدم اليقين نتيجة تقليات أسعار النفط و أسعار الصدف بالنسبة للدولار[1] .بعد التعديلات التي أدخلت على إستخدامات صندوق ضبط الموارد سنة 2006و هي تمويل عذز الخزينة العمومية ، ومنذ هذه السنة عرف الصندوق تدخلات سنوية لتمويل هذا العجز و الشكل الموالي يبين مدى تدخل الصندوق في تمويل عجز الخزينة خلال الفترة 2006- 2013 .

[1] صرامة عبد الوحيد وقجاني عبد الحميد ، " مداخلة دراسة و تحليل أدات لحوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية . ((الإشارة إلى الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد)) المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياطات الدولية الفترة 07-08 أفريل 2015 - جامعة سطيف 1 ، ص 8 .

الشكل : (2-2) : إقتطاعات صندوق الموارد التمويل عجز الخزينة العمومية 2006- 2013.

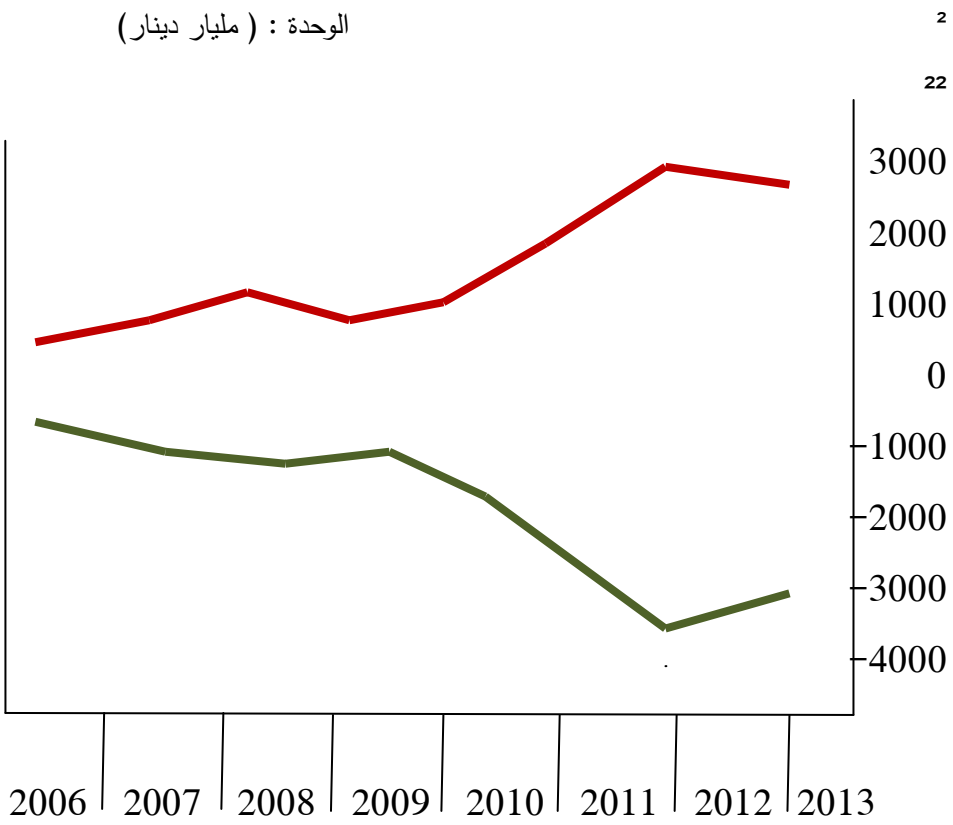

المصدر : بالإعتماد على معطيات الجدول

عند تحليل لتطور رصيد الخزينة خلال الفترة 2000- 2013 نجد أن الخزينة حققت فائضا مدة واحدة قدر بـ 55.2 مليار دينار جزائري سنة 2001 ، على خلاف باقي[1] السنوات أين عرفت فيها الخزينة العجز الدائم ، و في نفس الوقت ينطبق على الميزانية العامة أين حققت الميزانية العامة خلال نفس الفترة فائض مرتين فقط سنة 2001 قدر بـ 68.7 مليار دينار جزائري وسنة 2002 قدر بـ 26 مليار دينار جزائري أما

[1] خن فتحي ، مرجع سابق ، ص 13

التحولات التي عرفها صندوق ضبط الإيرادات في هذه الفترة قدرت ما بين 156 مليار دينار جزائري سنة 2003 و 2289.2 مليار دينار جزائري سنة 2012 .

أما تحليلنا للشكل رقم (2-2) فنلاحظ أن الإقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الحزينة بدأت سنة 2006 نظرا للتعديلات التي أدخلت على إستخدامات موارده سنة 2006، مليار دج ، أما سنة 2007 بلغت قيمة الإقتطاعات 1454.3 مليار دج ففي نفس السنة عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات ،

أولا: تمويل عجز الخزينة بقيمة 531.9 مليار دج ، ثانيا : تسديد تسبيقات بنك الجزائر و التي قدرت بـ 607.9 مليار دج ، ثالثا : تخفيض الدين العمومي بقيمة 314.4 مليار دج ، وخلال 2007 ، عرف أكبر إقتطاع من الصندوق ما قيمته 2283.260 مليار دج – سنة 2012 و ذلك نظرا للعجز الكبير الذي عرفته الخزينة و المقدر ب 3264.2 مليار دج ، و في نفس السياق بلغ مجمل الإقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الخزينة قيمة 8715.068 مليار دج أي إقتطاع سنوي بقيمة 1089.38 مليار دج ، فهذه الإقتطاعات عرفت نسبة نمو منذ سمة 2006 إلى غاية 2013 نسبة 42.87 بالمئة و بالرغم من جميع هذه الإقتطاعات بقي الصندوق محتوى على أصول مالية قدرها 5563.5 مليار دج .

وفي الأخير يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد قد إستخدم بفعالية[1] في تمويل عجز الخزينة العمومية ، المهم لسيما في هذه الإقتطاعات التي توجه لتمويل العجز و إنما الأشكال يمكن في عجز الخزينة ، ولهذا يجب العمل على تقليص هذا العجز و ذلك باستخدام موارد الصندوق في إستثمارات إنتاجية تعطي للإقتصاد الجزائري قفزة نوعية لتحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي ، بالإضافة إلى أن بقاء الأصول المالية رهن الصندوق قد جعلنا نتحمل عدة سلبيات تكلفة الفرصة البديلة و كذا تأكل إحتياطات هذا الصندوق من جراء تغيرات سعر الصرف و معدل التضخم .

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية و الخارجية) :

هناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم أزمة المديونية في الجزائر نذكر منها :

[1] بلقاسم زايري،مرجع سابق، ص 22.

1 التقلبات في قطاع المحروقات : من المعروف أن هذا القطاع يعترض إلى تقلبات كبيرة و تذبذب لأسعار النفط ، فانحفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى تقليص عائدات المحروقات و من حدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية .

2 **ضخامة الجهود الإستثمارية :** المنفد الجزائر منذ السبعينيات على سياسة تنموية تعتمد على القطاع الصناعي الذي تطلب إستثمارات فاقت إمكانيات التمويل المحلية مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية .

3 **غياب سياسة سليمة للإقراض :** نذكر منها :

- زيادة خدمات الدين الخارجي
- عدم المصداقية في تسيير القروض

لقد كان الدين الخارجي الطويل الأجل ما بين 1995 و 1998 يفوق 30 مليار دولار و قد بلغ 33.2 مليار دولار نهاية 1996 و تم الحل الأولي ، لأزمة المديونية التي شهدتها الجزائر و بصدفة مؤقة عن طريق إعادة الجدولة خلال عامي 1994 و 1995 ، لكن مع الإستقرار النسبي التي عرفته المديونية الخارجية الجزائرية من 23 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار أمريكي ما بين 2001 و 2003 بمستوى إستحقاقات الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل في إتجاه الإنخفاض منذ سنة 2004 قررت السلطات الجزائرية منذ سنة 2004 بداية التسديد المسبق للديون الخارجية .

الجدول : (2-2) : تطور الدين العمومي الداخلي و الخارجي خلال الفترة 2000 و 2009 .

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين العمومي الداخلي مليار دينار جزائري	1059.4	1001.5	982.2	982.2	1000	1094.8	1847.3	1103.9	724	808.8
نسبة الدين الداخلي من PIB	25%	23%	21.6%	18.7%	16.3%	14.6%	21.7%	11.7%	6.6%	8%
الدين الخارجي مليار دولار أمريكي	25.3	22.6	22.6	23.4	21.9	17.9	6	5.606	5.586	5.413
نسبة الدين الخارجي من PIB	23.1%	20.6%	20%	17.2%	12.8%	8.7%	2.6%	3.62%	2.51%	2.81%

المصدر : زاوي فرحات سليمان ، مرجع سابق ، ص 215 .

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم تسديد نوعين من الديون كما يلي :

الدين العمومي الداخلي : مر الدين العمومي الداخلي بثلاث مراحل نقسمها إلى مايلي :

المرحلة الأولى : (من 2000 إلى غاية 2003) : و هي مرحلة الإنخفاض . إذ إنخفض الدين من 1059.4 مليار دينار سنة 2000 إلى غاية 982.2 مليار دينار سنة 2003 و هو ما يتولفق مع إستخدام الحكومة موارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي .

المرحلة الثانية : (من 2003 إلى غاية 2006) : و هي مرحلة الإرتفاع حيث إرتفع الدين من 982.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1847.3 مليار دينار سنة 2006 ، وفي هذه السنة الأخيرة حقق فيها الدين العمومي الداخلي أعلى قيمة له ، فمكن تفسير الإرتفاع الحاصل في الدين العمومي الداخلي في هذه المرحلة باللجوء الحكومة إلى الإقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الإعتماد موارد الصندوق لتمويل العجز ، كما تفضيل الحكومة إستخدام موارد الصندوق لسداد الين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي[1] .

المرحلة الثالثة : (من 2006 إلى غاية 2009) : مرحلة الإنخفاض مجددا في قيمة الدين العام الداخلي ، فمن 1847.3 مليار دينار في سنة 2006 تراجع الدين إلى 808.8 مليار دينار سمة 2009 ، كما أن نسبة الدين الإجمالي الناتج المحلي إنخفضت بشكل ملحوظ من 21.7 بالمئة سنة 2006 إلى 8 بالمئة سنة 2009 . في هذه المرحلة شهد الدين العام الداخلي أقل قيمة له سنة 2008بـ 738 مليار دينار مقارنة بباقي السنوات المدروسة ، كما أنها تمثل أقل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.6بالمئة و تفسير هذا أن الحكومة و جهت موارد صندوق ضبط الإيرادات مرة أخرى إلى الدين العام الداخلي بعد أن تمكنت من خفض الدين العام الخارجي إلى مستويات أمنة .

الدين الخارجي : سجلت المديفتيه الخارجية إنخفاض كبير خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2009 إذا إنخفضت من 25.3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5.413 مليار دولار أمريكي سنة 2006، كما تراجعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي من 23.1 بالمئة سنة 2000 إلى 2.81 بالمئة سنة 2006 ما يمثل إنخفاضا بأكثر من 20 نقطة مئوية . إن هذا الإنخفاض راجع إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الإقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققها منه سنة 2000، كما إستعصلت احكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد الدين الخارجي خلال الفترة من 2000 إلى غاية 14 جويلية 2008 ، ماقيمته 2201.522 مليار دينار جزائري فهذه القيمة متضمنة تسديد مسبق المديونية الخارجية في سنة 2004 بقيمة 57.144 مليار دينار .

[1] بوفليح نبيل و العاطف عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 12 .

الشكل (2- 3) : دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العمومي

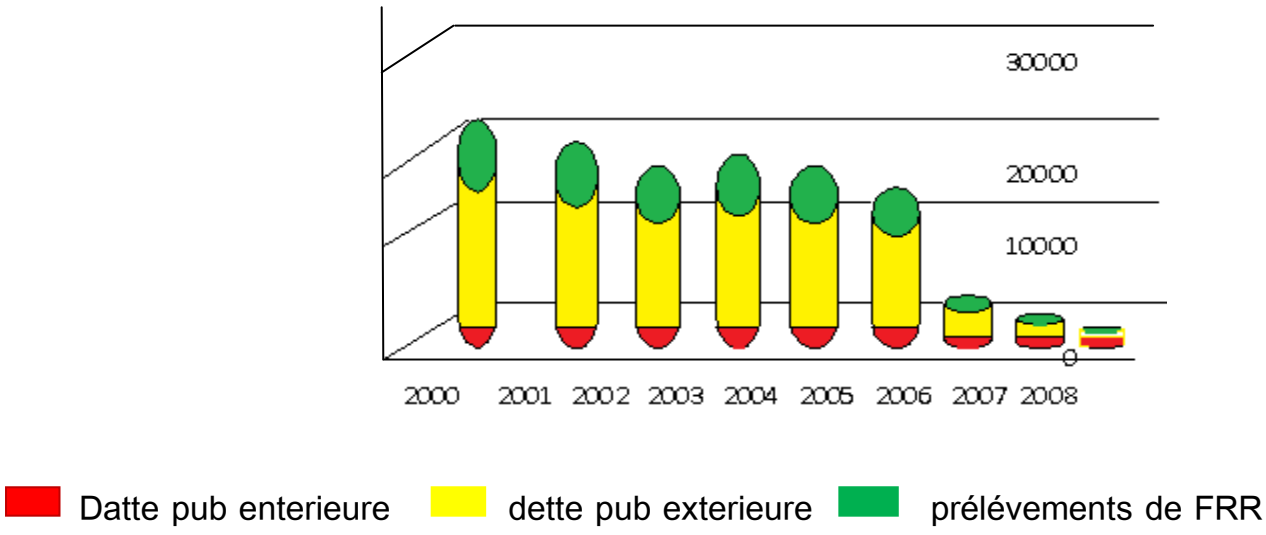

المصدر : صرامة عبد الوحيد و قجاتي عبد الحميد ، مرجع سابق ص 14 .

ومن الوضائف التي يقوم بها FRR تخفيض الدين العمومي و من خلال الشكل (2-3) نلا حظ أن الإقتطاعات من الصندوق خلال الفترة 2000- 2008 حيث قدر الدين العام الداخلي سنة 2000 بقيمة 1022.9 مليار دينار جزائري في حيث بلغ الدين الخارجي 20.39 مليار دولار و لتحليل معمق لتحويل الصندوق لتخفيض الدين العمومي نقسم فترة الدراسة إلى 3 سنوات زمنية ، تمثلت الفترة الأولى في انخفاض الدين العمومي بين سنتي 2000 – 2003 ، ليرتفع خلال الفترة 2003 – 2006 ، أما الفترة الثالثة ثمنه من سنة 2006 إلى 2008 حيث عرف الدين العمومي تراجعا كبيرا ، من جهة ثانية نلاحظ تراجع كبير في الدين الخارجي من جهة ثانية نلاحظ تراجع كبير في الدين الخارجي من 2000 إلى 2005 .

الشكل(2 – 4) : يوضح إستخدامات موارد صندوق ضبط الإيرادات من سنة (2000 إلى 2009)

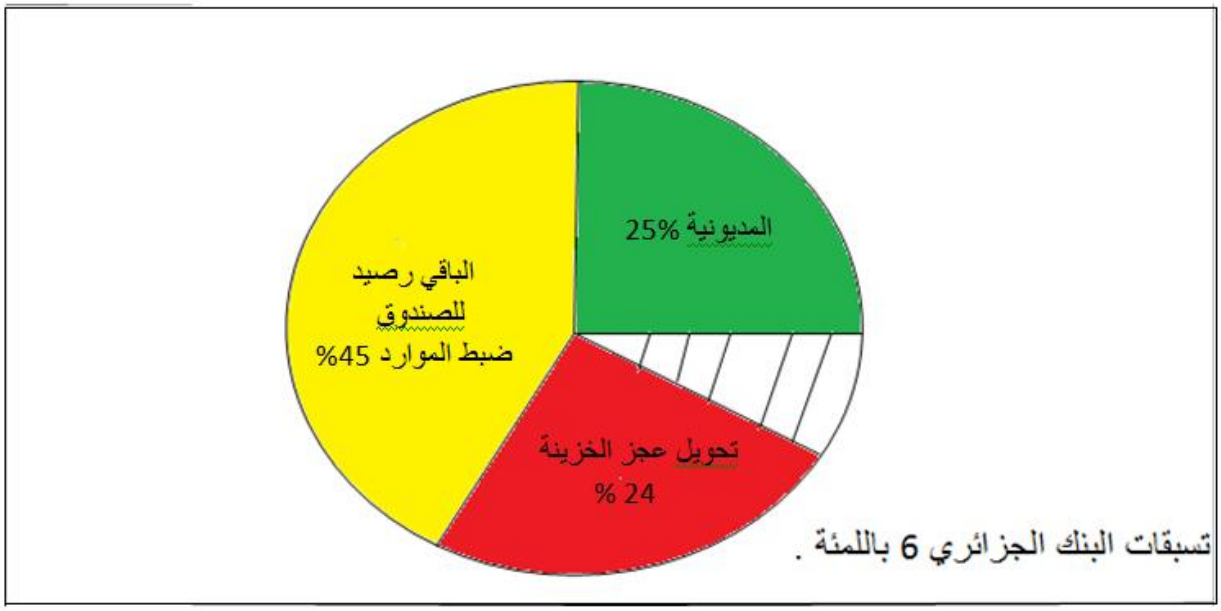

المصدر : سهام بن حنيشة ، فعالة صندوق ضبط الموارد كأداة لتنظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر الفترة 2000 – 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012–2013، ص 36 .

من خلال الشكل رقم (2 – 4) يمكن إستخلاص ما يلي[1] :

عندما ترتفع أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الموازنة العامة للدولة و الحد بـ 37 دولار للبرميل فإن الجباية النفطية الناجمة عن الفرق تذهب إلى موارد الصندوق في حين إستخدامات موارد ، صندوق ضبط الإيرادات توجه نسبة 25 بالمئة من موارد الصندوق تسبيقات للبنك الجزائر ، نسبة 24 بالمئة من الموارد توجه إلى تغطية عجز الميزانية . و الصيد الباقي يبقى كرصيد للصندوق ، هذه التوزيعات لإستخدامها صندوق ضبط الموارد الموجودة في الشكل (2 – 4) بصفة عامة ممكن حدوث إستثناءات بزيتدة أو نقصان.

عند إنخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية عن السعر المرجعي المحدد عند إعداد الموازنة بـ 37 دولار للبرميل توجة تلك الإيرادات مباشرة إلى موازنة الدول .

[1] سهام بن خيشة ، مرجع سابق ، ص 36 .

ما يمكن إستنتاجه حول أداء صندوق ضبط الإيرادات ضمن الأهداف المحددة له ما يلي[1]:

- ساهم صندوق ضبط الإيرادات بصفة مباشرة و فعالة بالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2009 ، فهذا التخفيض في المديونية في المديونية خصوص سنة 2006 أي قبل نشوب الأزمة أعطى الإقتصادالوطني حماية ضد الصدمات الخارجية في مجابهة الأزمة المالية العالمية و هذا م أكدته وضعية الدين الخارجي للجزائر في 2009 بالقدرة على مقاومة الوضعية المالية الخرجية ، بخلاف من المؤسسات المالية المختلفة كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مؤسسات مالية إقليمية .
- إن إستخدام الحكومة للصندوق كأداة إمتصاص قيمة الإيرادات التبديلية من جهة[2] و مساهمتها بصفة مباشرة و غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة و الحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية (ارتفاع أسعار النفط) و الداخلية (إرتفاع حجم الإنفاق حجم الحكومي بسبب تنفيه سياسة الإنعاش الإقتصادي) و بالتالي يمكن إعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية ، يمكن للحكومة الإعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الإقتصادية نحو الأهداف المرغوبة .
- ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة (من 2000 إلى غاية 2009)[3] إذ أن إمتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من إرتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلاد ، كما أن عدم إستخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازي و إعتمادها على الإقتراض الداخلي في التمويل خلال الفارة من (2000 إلى غاية 2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الإقتصادية داخل البلد مما أدى إلى إنخفاض معدلات التضخم .

[1] بو فليح نبيل و العاطف عبد القادر ، المرجو السابق ص 12 .

[2] زواري فرحات سليمان ، المرجع السابق ص 217 .

[3] بوفليح نبيل : دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مدرب سابق ص ص 211-212 .

رغم إرتفاع حجم الإنفاق العمومي خلال نفس الفترة، و بالتالي يمكن إعتبار صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة يمكن للحكومة إستخدامها للحفاض على تحقيق معدل التضخم و الحفاض على الإستقرار الأسعار.

كما أن فعالية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كانت محددة خلال الأزمة المالية الراهنة، و ذلك نظرا لأن تداعيات الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري كانت منحصرة في تراجع صادراتها من المحروقات و على الأداء المتوقع للإستثمار الإجنبي و على العمومية ، و هي في الحقيقة لإزالت تأثيرات قصيرة المدى و لا تخيف كثيرا ضاع القرار في الجزائر ، كما يتجلى غياب صندوق ضبط الإيرادات في لعب دور خلال الإزمة المالية الراهنة و ذلك بحكم أنه لا يصنف ضمن المستثمرين العالميين حتى يكون له دور في تنشيط الأسواق العالمية ، و عليه فإن صندوق ضبط الإيرادات كان دوره مقتصرا على تمويل جزء من العجز الحاصل للموازنة العامة لسنوات 2007 و 2008 و 2009 وذلك نظرا لطبيعة الأهداف المحددة له .

المطلب الثالث:فعالية صندوق ضبط الموارد في الدفع من كفاءة تسيير إيرادات المالية للدولة

الفرع الأول: إنعكاسات صندوق ضبط الإيرادات على السياسة المالية[1]

بما أن أسعار النفط في الغالب تكون متقلبة و لا يمكن توقعها و التكهنت بمستوياتها فإن حال إيرادات النفط كذلك مما يعني أن الإيرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عند إستخاطها على الميزانية العامة ، و التي تتطاب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض إما بتقليص الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طريق بديلة لتمويل العجز في ال'نفاق الجاري كما أن خفض الإنفاق الرأس مالي قد يعني التخلي عن المشروعات الغستثمارية و المنتجة و الصادرة على توليد مداخيل إضافية الأمر الذي كان سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى قد تقرر الحكومات عبر سياساتها المالية التوسيعية عدم خفض الإنفاق وإذا ما تلجأ إلى تمويل عجز الإيرادات لكن الكثير من هذه الحكومات لا يتوفر لديها أصول مالية كبيرة لإستغلالها مما يصعب عليه الإقراض و إذا كانت صدمة الإيرادات النفط حالة دائمة و التي تنشأ نتيجة هبوط حاد في أسعار النفط العالمية فإن عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في إعادة .

[1] داود سعد الله ، " صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية مداخلة ضمت أوراق و بحوث ملتقى الطاقة العربي – بيروت – سبتمبر 2009 ، ص 173 .

التوازن لذلك فإن الإيرادات في الجزائر يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإرادات النفط المتقلبة و التي لا يمكن توقع حدودها، ويتمثل دور هذا الصندوق في تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إراداته عن تجاوز أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق الدولية ، أما في حال الخفاض الإرادات النفطية فسيضمن الصندوق تميل العجز من الميزانية العامة بهدف تحيق الإستقرار الإقتصادي و تطبيق السياسة المالية[1] .

إلا أن هذا الحل يهدف أن يكون معرض لبعض المخاطر ، فلا يبدو أن السعر الدولي للنفط متوسط ثابتا خلال فترة من الزمن (فترة مرجعية) كما أن صناديق التثبيت لا تتوفر على قواعد ثابتة في عملها حيث عادة ما نلاحظ إما تكدس مستمر للنقد الأجنبي أو إستنزاف سريع لها . إذ أثبتت التجربة أن سرعة التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط في السوق الدولية أدت إلى قشل مخططات تثبيت الأسعار المحلية خلال الثمانينيات و التسعينيات.

الفرع الثاني : تأثير أداء صندوق ضبط الإيرادات على إرادات الموازنة العامة[2]

إن الهدف العلمي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمهيد و تسيير إرادات الموازنة العامة إلا أن هذا الهدف يتصادم مع أهداف السياسة المالية التوسيعية في الجزائر المبنية على أساس دعم الإستثمار عبر زيادة الإنفاق الرأس مالي الجاري ، و نظرا لأن الموارد قابلة للإستبدال بمستحقات مماثلة ألي الإرادات النفطية في صندوق ضبط الإرادات سيؤثر سلبا على موارد الميزانية العامة من خلال تحجيم إيراداتها .

لقد أثبت الواقع أن معظم حكومات الدول المصدرة للنفط تتجه إلى صناديق الثروة السيادية بهدف تمويل عجز الموازنة و تنشيط الإستثمارات في حالات الركود الإقتصادي و معالجة الأثار السلبية للأزمات الإقتصادية الدولية عن طريق إستدعاء الأرصدة الموضفة دوليا إلى إقتصادياتها ، الأمر الذي يدعو التسائل عن ماهية دور السياسة المالية في الجزائر إذ كان صندوق ضبط الإيرات يقوم بذلك عوضا عن الأهداف التي وجدها .

[1] بوفليع نبيل ، مرجع سابق الذكر ، ص 174 .

[2] داود سعد الله ، مرجع سابق الذكر ص 174 .

الفرع الثالث : الإنتقادات الموجهة اصندوق ضبط الإيرادات

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى عدد من الإنتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية أهم هذه الأنتقادات[1] .

- إن تكامل صندوق ضبط الإرادات مع الموازنة العامة للجزائر قد يكون ضيف مما سيؤدي إلى فقدان النقابة المالية الشاملة و خلاف صعوبات في تنسيق النفقات مثلا إزدواج النفقا و إتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأس مالي دون أن تأخذ بعين الإعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل .
- قد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة على الموازنة العامة صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الأنفاق ، بإضافة ‘لى إي من هذه النفقات سيمولها الصندوق و أي منها ستتكفل به الموازنة[2] .
- قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في الجزائر إدارة الأصول و الخصوم في الموازنة العامة كما قد لا تعكس إدارة الصندوق الحافظة المالية للحكومة ، فضلا في تلجأ توازن للإقتراض بأسعار فائدة مرتفعة في حين يستثمر الصندوق رؤوس أمواله في أصول إيراداتها ضعيفة .
- إن صندوق ضبط الإيرادات يمكن أن يفوض نظام الإدارة و الشفافية و الخضوع المسائلة إذ أن صناديق التثبيت التي تقع بطبيعتها خارج الموازنة القائمة كما أن سياستها غالبا ما تتسع بسرعة لطبيعتها السيادية الأمر الذي يجعل عملية المراقبة تتحصر ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين ، مما يجعلها عرضة لإساءة إستخدام مواردخ و التدخل السياسي – كما أن طبيعتها المتكاملة من بنود الموازنة العامة تجعل من الصعب على البرلمان و الرأي العام لصد إستخدامات الموارد العامة .

[1] رونالدو اوسيكي، جنيفير ديفز ، جيمسدا نيبل ، بحث مشترك أهمية صناديق النفط في معالجة الصدمات الخارجية . سنة 2005، بدون صفحة .

[2] داود سعد الله ، مرجع سابق ، ص 175 .

خلاصة الفصل

لعب صندوق ضبط الايرادات دورا بارزا في تمويل عجز ميزانية الدولة، الناتجة عن النفقات الكبيرة نتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة، فقد كان لصندوق ضبط الموارد دورا هاما في تغطية العجز المستمر للموازنة، كما ساهم في تخصيص نسبة كبيرة من موارد الصندوق لضبط و تعديل موازنة الدولة واستعمالها لتمويل العجز المسجل في هذه الاخيرة، و بتحقيق استقرار موازنة الدولة، إلا أن موارد صندوق ضبط الايرادات غير مستقرة على المدى البعيد لإرتباطها بإيرادات قطاع المحروقات التي يشوبها التذبذب و عدم الاستقرار، يستدعي التفكير في التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

الفصل الثالث:

أسعار النفط و انعكاساتها على المالية العامة في الجزائر للفترة (2000 – 2014)

تمهيد

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثورة النفطية، اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العلمية من هزات متتالية، نتيجة تأثرها سلبا و إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا و صعودا، حيث ترتب على هذه الأخيرة نتائج تراكمية على السياسة المالية للدولة التي تعتبر من الدول التي يتأثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية غير مسبوق لأسعار النفط، إضافة إلى أن أغلبية الايرادات العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من النفط، و لهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات أسعار النفط على المالية العامة للدولة، كما قمنا بوضع مجموعة من الاقتراحات و الحلول على المدى القصير، المتوسط و الطويل و ذلك لمواجهة هذه التقلبات الحاصل على أسعار النفط.

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعارالنفط على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014).

المبحث الثاني: الحلول المقترحة على المدى القصير، المتوسط و الطويل لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: اسعار النفط و أثرها على المالية العامة في الجزائر للفترة (2000 إلى 2014) و أهم الحلول المقترحة

سيتم في المبحث عرض المطلبين المواليين.

المطلب الاول: انعكاسات و تقلبات اسعار النفط على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

هدفت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات في القرن(20) الى تغيير بنية الاقتصاد الكلي الا انها لم تستطع تحريره من هيمنة المحروقات عليه ، بحيث مازال هذا القطاع هو المحرك الاساسي للاقتصاد ، بالنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الغير نفطية ،ومن جهة ثانية الى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع الانتاجية الجزائرية.

فرع الاول: اثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري: ان التقلبات التي عرفتها اسعار النفط لها دور هام في التاثير على ميزان المدفوعات بشكل عام و الميزان التجاري بشكل خاص ، حيث لعبت اسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، و التي شكلتها تطورات اسعار البترول سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي ، و من اجل معرفة اهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات اسعار النفط على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014) ، لذلك سنقوم باستعراض و تحليل اثر التغيرات الحاصلة في اسعار النفط على حصيلة الصادرات و الواردات [1]، ثم نتناول دراسة الاثر بصفة كلية على الميزان التجاري ، حيث يوضح الجدول الموالي أهم الارقام الاحصائية المتعلقة بتطور بنود الميزان التجاري للفترة (2000-2014).

[1] تقرير المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك ، وزارة التجارة ، متاح على موقع www.mincommeree.gov.dz

جدول رقم (3-1): يوضح تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات اسعار النفط للفترة (2000-2014)

الوحدة ـ مليار دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البرميل النفط (بالدولار)
2000	21.65	21.06	0.59	9.35	12.3	27.69
2001	19.09	18.53	0.56	9.48	9.31	24.85
2002	18.71	18.10	0.61	12.01	6.70	25.24
2003	24.47	24	0.47	13.32	11.14	29.03
2004	32.22	31.55	0.66	17.95	14.27	38.65
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.64	54.6
2006	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06	65.7
2007	60.59	53.61	0.98	26.35	34.23	74.9
2008	78.59	77.19	1.4	38.07	40.52	99.9
2009	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78	62.3
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	80.2
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	112.9
2012	71.47	70.32	1.15	51.57	20.17	111
2013	64.38	63.33	1.05	54.99	9.38	109.5
2014	60.04	58.34	1.69	59.44	0.59	100.2

المصدر: تقرير المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك متاح على الموقع www.micommeree.gov.dz

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الاجمالية في الفترة ما بين (2000-2008) و يعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من اجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة ، بالاضافة الى ان الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط و الغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك[1] ، اما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل النفط بنسبة

[1] تقرير المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك ، مرجع سابق.

37.37% مقارنة مع 2008 ، و هذا بسبب الازمة المالية الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها الى التحسن في سنة 2010 ليصل الى 71.74 مليار دولار في نهاية سنة 2012 ، ثم انخفضت قيمة الصادرات لتصل سنة 2013 الى قيمة 64.38 مليار دولار و سنة 2014 مقدار 60.04 مليار دولار و السبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو الإنخفاض المستمر لسعر النفط خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لقيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، و هذا راجع إلى راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات ما قبل سنة 2000، فضلا عن إنخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عنه تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع و نخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي و مشروع دعم النمو و البرنامج الخماسي للفترة الممتدة من (2001 – 2005) [1] ، تشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أن واردات مواد التجهيز الصناعية التي تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27.7%، قد سجلت ارتفاعا قدره 19.1 %مقارنة بسنة 2012 إضافة إلى ذلك وبالرغم من انخفاضها خلال الثلاثي الثالث من 2013 و استقرارها في الثلاثي الرابع، ساهمت هذه المجموعة بواقع 69.8% في تزايد اجمالي الواردات خلال الفترة قيد الدراسة أما مساهمة منتجات شبه تامة الصنع فقد بلغت 19.3% من اجمالي الواردات لسنة 2013 و احتلت بالتالي المرتبة الثانية بواقع 18.5% و بالتالي إن الإرتفاع المعتبر لواردات السلع المخصصة لإستغلال أداة الإنتاج و الإستثمار (منتجات نصف مصنعة و سلع التجهيز الصناعية و الزراعية) يقدر بواقع 90.2% ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013، و هو اتجاه مواتي مقارنة بسنة 2012 التي تميز بارتفاع حاد في واردات السلع الإستهلاكية الغير غذائية. [2]

نلاحظ من خلال الجدول (3–1) أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات (2000 – 2012)، و يعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في الأسعار النفط، لكن الميزان التجاري سجل عجزا بمقدار 0.18 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني الأخير لسنة

[1] كمال باصول، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (1990 – 2012)، جامعة المدية 2014، ص 164.

[2] التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ص 63 .

2014 مقدار 2.3 مليار دولار، و هذا ما يعكس هشاشة الميزان التجاري، أما الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم، في ظرف يتميز باستمرار إرتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الانتاج الكمي و تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، و في معضمها يساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي، و على هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد و المؤثر بشكل كبير في معدلات النمو لهذه الدول. كما عرفت كل من أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي الجزائري العديد من الذبذبات كما يظهر في بيانات الجدول رقم (2-2)

جدول رقم (3-2): أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2000- 2014)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	54.79	56.71	67.75	67.86	85.34	103.10	117.29	134.16
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	170.27	137.21	161.16	199.30	207.8	208.7	220.1	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009، ص 266

– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية، العدد 30، أبوظبي، 2010، ص 306

– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الوحد، الملاحق الاحصائية، العدد 34، أبوظبي،/ 2014، ص 393

ارتفعت أسعار النفط من 29 دولار البرميل العام 2000 إلى أن بلغ أقصى قيمة ب 111 دولار برميل عام 2012، كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 54.79 مليار دولار عام 2000، و هي أقل قيمة طول فترة الدراسة، ليبلغ أقصى قيمة عام 2014 بحوالي 220.1 مليار دولار .

كما مرت أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي بأربعة مراحل خلال فترة الدراسة، المرحلة الأولى (2000 إلى 2003) و التي عرفت نوعا ما استقرار في مستوى كل من الناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط، و في المرحلة الثانية من عام 2004 إلى عام 2008 و التي تميزت بارتفاع كبير حيث بلغ في نهاية الفترة ثلاثة أضعاف قيمتها في بداية الفترة، و في مرحلة ثالثة من عام 2008 إلى عام 2009 والتي عرفت انخفاض في أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي متأثرة بالأزمة المالية العالمية لعام 2008، لتعود أسعار النفط عام 2010 في الارتفاع مجددا، لتنخفض و بمستويات كبيرة خلال عام 2015 ليبلغ المتوسط الشهري لأسعار النفط البرنت خلال الأشهر جانفي، فيفري، مارس، أفريل، ماي، جوان و جويلية وأوت القيم 47.71، 58.10 ، 55.89، 59.61، 64.04، 61.47، 56.56 و 46.52 دولار على التوالي.[1]

الاقتصاد الجزائري ارتبط نموه بإنتاج المواد الطبيعية ليكون متباطئ في أغلب أوقاته و رهين الربح المتمثل في النفط، فكان توجهه الاقتصادي مرتبط بقطاع المحروقات، مما أدى إلى اضمحلال القطاعات الانتاجية الأخرى تدريجيا، عند الإطلاع على الميزان التجاري لعام 2000، يظهر أن قطاع المحروقات حقق موردا قدر بـ 21.06 مليار دولار، أي بنسبة 97.10% من قيمة الصادرات، أما الباقي المقدرة بـ 622 مليون دولار

أبرزت النتائج المحققة خلال الفترة (2003 – 2004) نمو للناتج المحلي الخام، حيث بلغ في السنة 2004 معدلا قدر بـ 5.4% معطيا ملامح التميز الإيجابي للنهج الاقتصادي المعتمد مما كان له

[1] Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie historique du cours du brent daté en dollar par baval, disponible au internet le 03/09/2015 http://www.développement-durable.gov.fr/historique -du-cours-du-brent-datéhtml

أثر في مواصلة وتيرة النمو للسنوات القادمة. في ظل هذا الظرف، تحسنت خزينة الدولة ليكون لها ضمانا ماليا بتمويل الانفاق الاستهلاكي لعامين متتاليين (الإسترداد). مؤشرات عديدة من بينها الفائض في الموازنة وما حققه صندوق ضبط الإبرادات من استقرار في خزينتها أكد موضوع الاستقرار الاقتصادي للبلد، مع انتقاء حساسية المتغيرات الكلية لتقلبات أسعار البترول الواردة.

و في هذا السياق انتهجت الجزائر مخططات تنموية مؤسسة على الاستثمارات العمومية و تنشيط القطاع الخاص، برزت ملامحه في تزايد استراد السلع الاستثمارية، أدى ذلك إلى انخفاض جزئي بمعدل البطالة الذي جاوز 23.7% سنة 2004 كما اكتسب تقلبات أسعار النفط ميزة ايجابية بارتفاعها مدعمة خزينة الدولة، فتدعمت القطاعات الحيوية للبلد. بين ذلك عدم تمكن الدولة من الخروج عن التبعية للريع النفطي وارتباط هيكل الاقتصادية، فقد لوحظ تراجع في القطاعات الاخرى كالصناعات التحويلية رغم الدعم و التحفيز المقدم ضمن ما احرز من اجراءات تشريعية ، قانونية ، جبائية و مالية بغرض تنشيط القطاعات لخلق مرونة و فتح مجال التنافسية لديها.

تشير المعطيات الى نوع من الانحصار في مساهمة قطاع المحروقات دون القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الخام و لكن في مدله كان هناك تحسن للناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات و الذي قدر بـ 6.1% عام 2003 و 5.4 % عام 2004 و انتجت الجزائر حسب تقارير الاوبك ما يقارب 1.4 مليون و بهذا حققت مبيعات قدرت نسبتها بـ 3.8% من الناتج.

لقد اعتبرت الفترة (2000 إلى 2005) سنوات تحقيق الاهداف المسطرة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ، و لقد مر النمو بمعدلات مختلفة ليصل عام 2005 الى 5.3% و يحقق نمو 2% خلال عام 2006 ، كما قدر الناتج المحلي الخام عام 2007 بـ 3.2% [1]، النمو الاقتصادي لعام 2008 وصل الى 62.4. نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام من 1.555 دولار امريكي عام 1998 الى 5.034 دولار أمريكي عام 2008 ، مما يشير الى تحسن المستوى المعيشي للفرد الجزائري و قدرته الشرائية، و في هذا الوقت عرف قطاع المحروقات انخفاضا في نموه حيث وصل الى 0.9% لعام2007

[1] حاج بن زيدان ، دراسات النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دواهينا ، دراسة قياسية حالة: الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر 1970 – 2010 جامعة ابي بكر بالقايد – تلمسان 2012 – 2013 ، ص ص 148 – 149.

على التوالي[1] ليحقق النمو الاقتصادي خلال سنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 و2014 معدلات نمو بلغت 1.6% ، 3.6% ، 2.8% ، 3.3% ، 2.8% ، 4.1% على التوالي.

كل هذا الوضع في ظرف اقتصادي يعاب عليه الاحادية الانتاجية و الريعية البترولية المسيطرة و ضألة الناتج خارج المحروقات رغم ما تبرزه بعض المعطيات من تحسن جزئي في ادائها.

الشكل رقم (3-1): تقدير آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط للجزائر

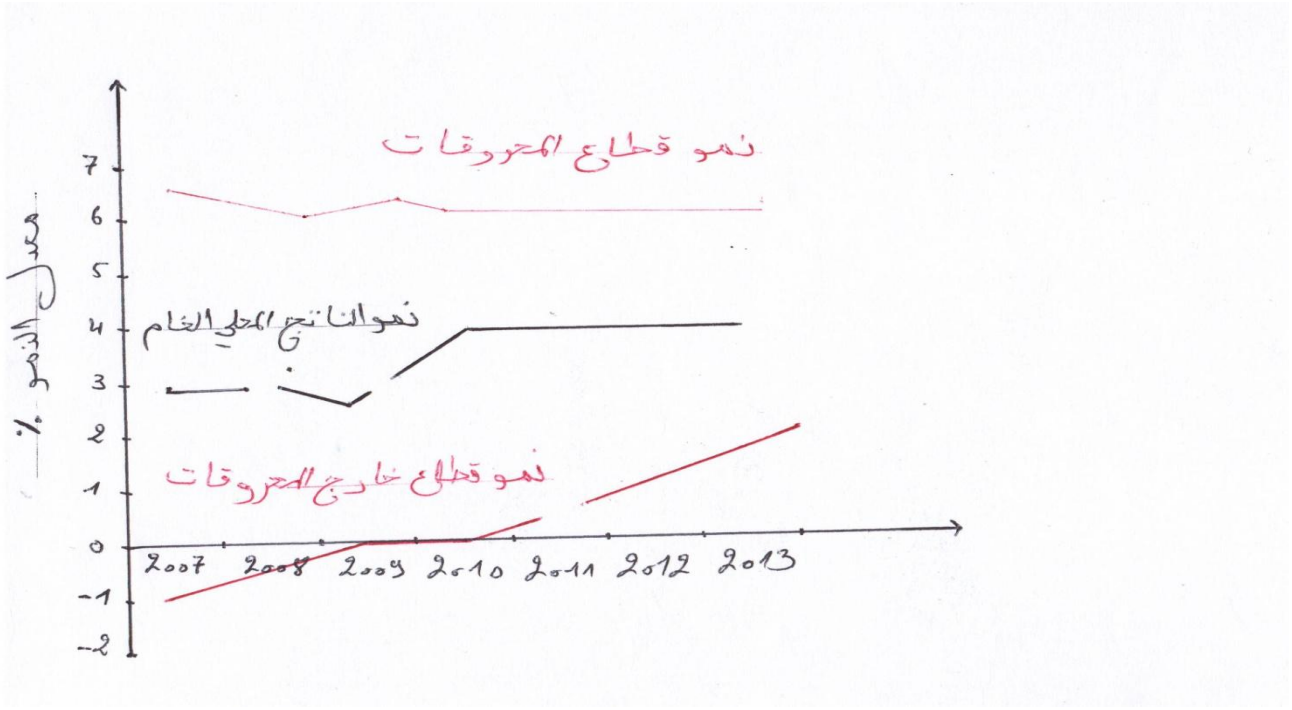

المصدر: حاج بن زيدان مرجع سابق، ص 150

فقد بينت بحوث عدة ، ان النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوى و المستدام رغم جهود التغيير العميق للدولة حيث ان سياساتها الاقتصادية و الاستثمارية ما زالت حبيسة غياب نسيج انتاجي قطاعي متنوع عدم الاندماج في السوق المالية الدولية و غياب المنافسة و عوامل اخرى داعمة للنمو.

فقد كان قطاع المحروقات بنسبة 2.9% في حين نجد ان عام 1999 توقف عند 25 مليار دولار بهذه المساعي حققت الجزائر عام 2001 نمو يصل الى 3.2% في ظل الانحصار الانتاجي احادي القطاع و اثناء خفض انتاج النفط اثر استراتيجية منظمة للاوبك للتحكم في الاسعار (قاعدة الحصص)،

[1] ودان عبد الله، مداخلة بعنوان تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ملتقى الدولي الثاني، يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2015 ص 9.

من وجهة زيادة حجم قطاع المحروقات في القيمة المضافة، فقد كان هناك انخفاض قدر بـ 1.6% اذ ان القيمة المضافة التي اعطاها هذا القطاع قدرت بنسبة 35.5% من الناتج المحل الخام.[1]

كما بلغ اجمالي صادرات قطاع المحروقات عام 2002 حوالي 153.116 مليون طن من البترول، اي زاد عن عام 2001 بمعدل 4.7% و عرف رصيد الميزان التجاري بهذه الوتيرة ايجابية كما حققت الخزينة فائضا قدره 869 مليون دولار، أما عن تراكم احتياطات الصرف فقد كانت كبيرة مما ضمن الجزائر سنة من الاستراد بلغ النمو 4.2% و التضخم 3.23%.

هذا التحسن في الوضع المالي يخفي تبعية الدائمة و القوية للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة، فهذا القطاع مثل $^1/_3$ من الناتج المحلي الخام. فالبسعر الذي تراوح حول 22 دولار للبرميل ، حصلت الجزائر على 16 مليار دولار من مبيعاتها للمحروقات مقابل 22 مليار دولار عام 2001 اذا استقر البرميل مدة طويلة فوق 30 دولار للبرميل ان الاتجاهات المسجلة عام 2002 تفرزت في العام الموالي مما جعل الجزائر تحقق معدل نمو جيد قدر بـ 3.9% في عام 2003 بلغ عرض النفطي حسب منظمة لاوبك للجزائر ما قدره 1.134 مليون برميل يوميا (متوسط) بسبب ارتفاع الصادرات حيث ان الميزان التجاري حقق فائضا في حين يظهر كذلك تزايد الواردات بلغ معدل النمو 6.8%.

كل هذه الزيادات في سلم الرخاء تسبب فيه ارتفاع اسعار النفط حيث قامت الحكومة بدعم النمو عبر عدة وسائل و ادوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، محاولة بهذا تحسين مداخيلها و ساعية الى التخلصث من تبعية الريع، تدل المعطيات على استعادة الاقتصاد الوطني عافيته و استقرار الاقتصاد الكلي من خلال بوادر النفقات و تحفيز الاستهلاك.[2]

الفرع الثالث: اثر تقلبات اسعار النفط على قيم الحقيقية للعوائد النفطية

هناك عاملان يؤثران على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، و هما القدرة الشرائية للدولار الامريكي و التضخم ، فالجزائر تفضل الفترة التي يرتفع فيها السعر الاسمي للنفط المصاحب لارتفاع في القدرة الشرائية للدولار.

[1] حاج بن زيدان ، مرجع سابق ص 151

[2] Ministère des finances, production et valeurs ajoutées secteur, disponible sur internet, op, p1

1) التأثر على القدرة الشرائية للدولار الأمريكي: لمعرفة تطور سعر صرف الدولار الأمريكي، تأخذ سعر صرف الدولار أمام سلة من العملات العالمية الرئيسية، ثم سعر صرف الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة. و يلاحظ أنه رغم ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الفترة (1986 – 1989) إلا أن قدرته الشرائية كانت تتآكل ما يعني أن القيمة الحقيقية للعوائد النفطية كانت أقل مما هي عليه، و في سنة 1990 رغم ارتفاع العوائد النفطية إلا أن ذلك قابله انخفاض في القدرة الشرائية للدولار بـ 11.3% ، و في سنتي 1991 و 1992 كانت الأوضاع أكثر سواء عندما تزامن انخفاض القيمة الاسمية لتلك العوائد مع تدني سعر صرف الدولار وانخفاض قدرته الشرائية، وفي 1993 تزامن انخفاض القيمة الاسمية للعوائد النفطية مع ارتفاع سعر صرف الدولار و قدرته الشرائية، مما يوضع العلاقة العكسية بين سعر النفط الاسمي و القدرة الشرائية للدولار، فكلما اتفع سعر النفط الاسمي تنخفض قدرة الدولار الشرائية، و يبدو ذلك واضحا سنتي 1997 و 1998 عندما عانت دول العالم من الأزمة المالية الآسيوية وعانت الجزائر من انخفاض سعر النفط الاسمي ارتفعت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، و بين سنتي 2003 و 2004 عندما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية انخفضت القدرة الشرائية للدولار بحوالي 17% في سنة 2003. و عليه فكلما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية يقابل ذلك تدهور في القدرة الشرائية للدولار، و بالتالي انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العوائد خاصة للدول ذات الارتباط التجاري القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وارداتها.[1]

2) التأثير على التضخم: يتعلق تأثير التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، بمدى الإرتباط التجاري بالدولة المستهلكة للنفط، حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول المنتجة للنفط تجاريا يؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، و يلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الإسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، مثلما حدث سنة 1990 و 1991 في بريطانيا التي تتراوح فيها معدل التضخم بين 8.7% بينما في سنة 1998 حيث انخفضت أسعار النفط الاسمية فنسجل انخفاض معدل التضخم عما كان عليه في 1990 و 1991، و تتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالجزائر تتأثر أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية. و منظمة أوبك تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل النفط، و لذلك تولى أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل

[1] حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 – 2009، ص 113.

النفط الذي تصدره، و تصدر دوريا احصائيات حول أسعار برميل سلتها معدلا بأسعار صرف الدولار الأمريكي و التضخم و السعر الحقيقي للنفط بناء على دولار 1973. [1]

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الموازنة العامة للدولة، خاصة و أن الايرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الموازنة، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2000 – 2012) نظرا لارتفاع أسعار النفط، و هذا ما يوضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصفة مباشرة في التوازن العام للموازنة الدولية، و هذا ما يظهر جليا في الجدول الموالي.[2]

جدول رقم (3-3): يوضح تطور أرصدة الموازنة العامة للدولة للفترة (2000 إلى2013)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات			النفقات	رصيد الموازنة	سعر البرميل من النفط (بالدولار)
	المجموع الإجمالي	إيرادات الجباية من المحروقات	إيرادات خارج المحروقات			
2000	1578.16	1173.24	404.92	1178.12	400.04	27.69
2001	15.05.53	950.3	555.23	1321.03	184.5	24.85
2002	1603.19	1007.9	595.29	1550.65	52.54	25.24
2003	1974.4	1350	624.4	1690.20	284.20	29.03
2004	2229.7	1570.7	659	1895.80	337.9	38.65
2005	3012.6	2352.7	659.9	2052	1030.6	54.6
2006	3693.8	2799	840.5	2453	1186.8	65.7
2007	3687.8	2796.8	883.1	3108.5	579.3	74.9
2008	5190.5	4088.6	1101.6	4197	999.5	99.9
2009	3676	2412.7	1262.4	4264.3	-570.3	62.3

[1] المرجع نفسه، ص 114

[2] لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة لبليدة، 11 – 12 ماي 2003، ص 297.

2010	4379.6	2905	1470.2	4512.8	−133.2	80.2
2011	5790.1	3979.7	1810.4	5853.6	−63.5	112.9
2012	6339.3	4184.3	2155	7058.1	−718.8	111
2013	5940.9	3678.1	2262.8	6092.1	−151	109.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالرجوع الى قوانين المالية للسنوات (2000−2013) و تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (3−3) نلاحظ ان الايرادات الكلية تتكون بنسبة كبيرة من الجباية البترولية، و بالتالي فهي مرتفعة في السنوات التي يكون فيها سعر النفط مرتفع و العكس صحيح ، حيث ان ارتفاع اسعار النفط سنة 2000 الى اكثر من 27 دولار للبرميل ارتفعت الجباية النفطية الى 1173 مليار دينار مسجلة نسبة تقدر بـ 74% من مجموع الايرادات ، الا انه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة و نسبة مساهمة الجباية النفطية خلال السنتين 2001 و 2002 بسبب انخفاض اسعار النفط و منذ سنة 2004 اخذت حصيلة الجباية البترولية منحنى تصاعدي بسبب ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الارباح الاستثنائية على الشركات النفطية في حالة ارتفاع اسعار النفط عن 30 دولار ، حيث قدرت نسبتها سنة 2006 بـ 75.77% من اجمالي الايرادات ، لتنخفض هذه النسبة في سنة 2013 الى 61% حيث بلغت ايرادات الموازنة لسنة 2013 مقدار 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار سنة 2012 اي بانخفاض قدره 6.3% الذي شاهدته ايرادات الجباية من المحروقات في سنة 2013 ، و السبب الرئيسي في ذلك هو التراجع في مستويات اسعار النفط و كل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه اسعار النفط في تحديد تطورات الموازنة العامة.[1]

منذ سنة 2000 عرفت النفقات نمو مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو و البرنامج الخماسي للفترة الممتدة من 2001−2015 ، و كان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع اسعار النفط ، و نلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% ما بين 2000 و 2008 كما سجل رصيد الموازنة سنة 2006 اكبر فائض قدر بـ 1186.6 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة الى 2453 مليار دينار.[2] و لكن في الفترة الممتدة من 2009 الى 2013 اصبح رصيد الموازنة في حالة عجز مستمرة حيث وصلت قيمة عجز الموازنة سنة 2013 مقدار 151 مليار دينار نتيجة لارتفاع النفقات العامة التي وصلت الى 6092.1 مليار في ظل

[1] التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2013 ص 63

[2] التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر نفس مرجع ص 42

انخفاض حجم الايرادات التي وصلت الى 5940.9 مليار دينار مقارنة بسنة 2012، وهذا بسبب تراجع قيمة الارادات من الجباية البترولية نتيجة انخفاض اسعار النفط في ظل استمرار الدولة في تطبيق سياسات البرامج التنموية و ما يترتب عنها من زيادة الانفاق العام و بذلك نستنتج ان عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دورا اساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر الامر الذي يتاثر حصيلة الجباية البترولية و بالتالي يتضح لنا جليا ان اسعار البترول تؤثر بصفة مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.[1]

المطلب الثاني: نمو ادارة العوائد النفطية وفق متطلبات تحقيق استدامة المالية العامة

للوصول الى ادارة العوائد النفطية بشكل يتوافق مع متطلبات استدامة المالية العامة، يجب على الدولة القيام بخطوات مدروسة لتفادي النقاط السلبية في سياساتها المالية المتمثلة في.[2]

- التزايد المتواصل في النفقات العمومية مما يؤدي الى تهديد حقوق الاجيال القادمة في الاستفادة من المزايا للعوائد البترولية.
- توجيه اكثر من 50% من ايرادات الموازنة الى نفقات التسيير الجارية و هذا ما يعني الاستفادة من عوائد الموارد الطبيعية للجيل الحالي و حرمان الاجيال القادمة من الاستفادة من هذه العوائد كون من المنطقي انفاق اكبر جزء ممكن من ايرادات الموارد الطبيعية في باب التجهيز و توجيهها نحو الاستثمار التي تتصف بالاستدامة و تتعدى فوائدها و منافعها للأجيال القادمة لضمان استمرار الانتفاع من قيمة هذه العوائد لأطول فترة زمنية ممكنة.
- غياب الشفافية والمسائلة باستحداث صناديق سيادية تعمل بعيدا عن الرقابة البرلمانية حيث ان صندوق ضبط الايرادات يمكن ان يفوض نظام الادارة و الشفافية و الخضوع للمسائلة اذ انه يقع خارج نظم الموازنة القائمة الامر الذي يحد من فعالية عملية المراقبة مما يجعله عرضة لإساءة استخدام موارده و التدخل السياسي في ادارته كما طبيعته المتكاملة من بنود الخزينة العامة تجعله من الصعب على البرلمان و الرأي العام رصد استخدامات الموارد العامة.
- اقرار و تفعيل المحاسبة الجيلية gemerational accounting من اجل تكوين الشفافية و المسائلة لتجسيد مفهوم الاستدامة المالية على ارض الواقع و معرفة المزايا المالية الذي استفاد منها كل جيل حيث

[1] التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر نفس مرجع ص 42

[2] International monetary fund, Manuel and Fiscal transparency 2007,p,93

تستخدم المحاسبة الجيلية كأسلوب لتقييم الاثار التوزيعية للسياسات المالية العامة على مختلف الاجيال و يتم هذا عن طريق تقدير القيمة الحالية لصافي المدفوعات الضريبية للضرائب المدفوعة ناقص المزايا الملقاة على امتداد حياة الاجيال المختلفة في ظل الضريبة الجارية و سياسات الانفاق المعمول بها.

و يمثل استخدام المحاسبة الجيلية طريقة مبتكرة لتقييم الاثار طويلة الاجل للسياسة المالية العامة، وذلك عن طريق توضيح العبء الضريبي الصافي الذي تتحمله مختلف اجيال المتعاقبة عن طريق مقارنة العبء الضريبي الصافي الذي تواجهه الاجيال كل على حدا، حيث تمكن المحاسبة الجيلية من دراسة مدى ما تنطوي عليه السياسات الجارية من نقل لأعباء المالية للأجيال القادمة و من ثم استخدام ما استخلص من معلومات كأساس لإصدار احكام بشأن مدى استدامة المالية العامة.[1]

أما بالنسبة لعملية إعداد الموازنة العامة وهي أهم عنصر في طريق استدامة المالية العامة إذ ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة وفق ميثاق الممارسات السليمة المتعلقة بـ: (جدول الزمن لإعداد الموازنة الإطار متوسط الأجل الموازنة والإجراءات والتدابير المالية الجديدة، واستدامة المالية العامة و مخاطرها)، من خلال مبدأ تنسيق الأنشطة خارج الموازنة، و تكفل الشروط الأساسية بموجب هذا المبدأ ما يلي:[2]

- عرض مقترحات الموازنة الواقعية على السلطة التشريعية حسب جدول زمني محدد.
- توخي الوضوح في شرح التكاليف والآثار المحتملة لإجراءات النفقات و الإيرادات الجديدة.
- توفير إطار منسق متعدد السنوات للمالية العامة، على أساس افتراضات اقتصادية واقعية.

[1] International monetary fund, Manualand Fiscal transparency, 2007, p, 94

[2] International . monetary . fund . iden, P : 46

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط

يتعرض هذا المبحث إلى أهم الحلول الممكنة لمواجهة التقلبات التي تحدث على أسعار النفط، وهذه الحلول تقسم على حسب المدى الزمني قصير، متوسط وطويل.

المطلب الأول: الحلول المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

كان من الأجدر خلال 15 سنة السابقة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وتكوين فوائض مالية معتبرة، وضع آليات للحد من الارتفاع المتسارع للنفقات العامة وتنويع مصادر الايرادات العامة، بغرض استدراك الوضع كما يلي:

الفرع الأول: إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة[1]

على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو و كذا مساهمتها المباشر في خلق القيمة الإضافية إلا أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر من بين الوزارات التي يمكن مراجعة نفقاتها يمكن ذكر:

أولا) قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على إنجاز ما متوسطه 200000 سكن سنويا، أكثر من نصف هذا العدد مدعم كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي ما تبقى أغلبيته عبارة عن سكنات منجزة في إطار صيغ متنوعة مدعمة تدعيما جزئيا وتبقى الجزائر الدولة الوحيدة في العالم التي توفر سكنات للطبقات المتدنية بشكل مجاني كما تبقى المبالغ الموجهة لبناء السكنات الاجتماعية و تدعيم بناء السكنات بالصيغ الأخرى تتعدى 10 ملايير دولار سنويا. يمكن اقتصاد أكثر من نصف هذا المبلغ حالة إصلاح القوانين و التشريعات المرتبطة بالسكن، و لاسيما المرتبطة بالتأجير والاستئجار نظرا للعدد الهائل من السكنات الموزعة و المغلقة من طرف المستفيدين منها.

ثانيا) تشير الأرقام المرتبطة بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة ما يلي: 100 مليون يورو لتمويل التظاهرة الإفريقية (Festival. Panafricain)، 5.4 مليار دينار

[1] نصر الدين عيساوي، مداخلة بعنوان متطلبات النهوض بالاقتصاديات الربعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات، الملتقى الدولي الأول، يومي 07 / 08 أكتوبر 2015 ص 10.

ما يعادل 54 مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة الجزائر العاصمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 10 مليار دينار أي ما يعادل 100 مليون يورو لتمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، و أكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015.

إن اقتصاد مثل هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الدولة و المواطن.

الفرع الثاني: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة[1]

هناك 50000 مستورد في الجزائر مصرح بهم، 100000 مؤسسة خدماتية بالإضافة إلى عدد لا متناهي من التجار غير الرسميين، بمراجعة هذه الأرقام يمكن وضع استراتيجية للرفع من الايرادات العامة للدولة و تخفيف الضغط على الجباية البترولية. يمكن الرفع و تنويع من الايرادات العامة خلال إعادة النظر في العناصر التالية:

أولا) هناك 50000 مستورد في الجزائر ينشطون خلال 10 سنوات سابقة، يقومون باستراد منتجات مصنعة بمقدار 30 إلى 40 مليار دولار، حيث يقومون بشراء العملة الصعبة من البنوك الجزائرية بسعر محدد إداريا بغض النظر عن نوعية هذه المنتجات المصنعة ومطابقتها مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، رقم أعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350 مليار دولار مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30 مليار دولار من دون خلق فعلي للثروة. يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحددة إداريا لتحقيق إعادة توزيع الدخل على كل المواطنين من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستوردة لغرض إعادة بيعها على طبيعتها، تحقيق هذين الشرطين كفيل بدعم خزينة الدولة بشكل متزايد و هو كفيل بتعويض انكماش الجبائية الضريبية في السنوات المقبلة.

ثانيا) يجب التفرقة بين النشاط المسموح به غير المصرح به و النشاط الممنوع بالنسبة للنوع الأول و الذي يعطي حصة الأسد من الاقتصاد الغير الرسمي فيجب وضع الآليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي.

[1] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق، ص 11.

لأن محاربة تكلف خزينة الدولة أموال طائلة، و التجارب أظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لاستفحال هذه الظاهرة من سنة إلى أخرى، تشير الدراسات أن النشاط غير المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10 ملايير دولار سنويا، و هو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض إنهيار أسعار النفط.

ثالثا) بالنسبة لقطاع الخدمات و الذي كان حكرا على الدولة لوقت غير بعيد، تم التخلي عن هذا القطاع شيئا فشيئا، فاسحا المجال لما يقارب 100000 مؤسسة تنشط في هذا القطاع.[1] تكمن الاشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقيق من الوعاء الضريبي المصرح به، و خير دليل على ذلك التصريحات الكاذبة لشركة جيزي خلال أكثر من 10 سنوات، إن وضع الميكانيزمات اللازمة لمراقبة نشاط هذا النوع من المؤسسات كفيل بدعم خزينة الدولة من الايرادات العامة.

المطلب الثاني: الحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لمواجهة تقلبات أسعار النفط

بعد سنوات من الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر خلال أكثر من عقد من الزمن، قد يهدد هذا الوضع متغيرين هما : انخفاض أسعار البترول و ارتفاع حجم النفقات العامة للدولة، في ظل هذه المعطيات الجديدة وجب وضع استراتيجيات طويلة المدى للنهوض بقطاعات، وتغيير وجهة الاهتمامات نحو أهداف يمكن من خلالها تحقيق الضغط على العائدات النفطية و تنويع مصادر الايرادات العامة للدولة.[2] من بين الحلول المقترحة على المدى الطويل يمكن ذكر مايلي:

الفرع الأول: اصلاح القطاع الزراعي و إعادة هيكلته[3]

ما يمكن الحكم عليه بعد 50 سنة من الاستقلال هو استمرارية تقهقر هذا القطاع من عشرية إلى أخرى، نظرا لعدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- غياب استراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع بعيدا عن الدعم المادي و المالي الموجه للمنتجين.

[1] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق ص 12.

[2] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق ص 12.

[3] نفس المرجع و الصفحة.

- تطور بطئ لهذا القطاع نظرا لاستمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، التبعية إلى الخارج من ناحية استيراد البذور، بقاء العمل بالمساحات البور من سنة إلى أخرى.
- استمرارية غزو الإسمنت للمساحات الصالحة للزراعة على الرغم من صدور قوانين للحد من هذه الظاهرة.
- غياب سياسة حقيقية لحماية الإنتاج الوطني في ظل السماح لاستيراد الخضر و الفواكه.
- الإعتماد على الظروف الطبيعية في عملية سقي المساحات الكبرى خصوصا فيما يتعلق بالحبوب، و بقاء إنتاج هذه الأخيرة رهينة للظروف الجوية الملائمة المتذبذة من سنة لأخرى.

رغم ذلك تبقى الزراعة في السنوات الأخيرة سجل نموا مستمرا من ناحية الحجم بواقع 11.086 مليار دولار سنة 2008، بعدما كانت 10.52 مليار دولار سنة 2007.

يمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال اصدار قرارات حاسمة وإدارة حقيقية من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

- حل مشكلة الأرض، التي مازالت محل نزاع بين العائدات بعد الاستقلال مباشر و بعد الثورة الزراعية للسبعينات، قبل وضع أي اصلاح في هذا القطاع.
- اصلاح القطاع البنكي عموما و البنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا.
- تشجيع الشباب و مرافقتهم في استصلاح الأراضي في الهضاب العليا و المناطق الصحراوي، والاستثمار في الصناعات التحويلية، المرافقة لإنتاج المنطقة من خلال وضع عقود نجاعة.
- اعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الإمتياز.
- وضع الأطر القانونية والامكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات و البحث في القطاع الزراعي، للتنسيق مع المخابر الأجنبية و الفلاحين لإنتاج البذور والسلالات الحيوانية محليا.
- وضع خريطة وطنية تنظم و تحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج مزروعات أثبتت التجارب على نجاعتها في مناطق معينة أكثر من مناطق أخرى، وضع جدول زمني لتنويع الزراعة في السنة التي كانت تترك فيها الأراضي بورا، من أجل الرفع من الانتاج من دون إنهاك الاراضي.

الفرع الثاني: إعادة بعث السياحة المحلية[1]

إعادة تنظيم السياحة المحلية يمر من خلال وضع استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار المكاسب المحققة في مرحلة الستينات و السبعينات في السياحة الجزائرية، تحليل نقاط القوة و الضعف في التجارب المطبقة من طرف دول الجوار لاسيما تونس و المغرب، أخد العبر من التجارب السابقة يضاف إلى ذلك إجراءات تنظيمية و تحفيزية يمكن ذكرها فيما يلي:

- استعمال وسائل الإعلام الثقيلة للترويج للسياحة المحلية لاسيما القنوات الفضائية.
- استعمال المكاتب الدبلوماسية في الخارج كوسيلة لترويج السياحة المحلية في كل دول العالم.
- تحفيز الوكالات السياحية على المشاركة في الصالونات الدولية للترويج السياحي المحلي.
- وضع تحفيزات للوكالة السياحية بالتنسيق مع شركات النقل الجوية، البحرية و البرية من أجل وضع البرامج السياحية، تنظيم المواسم السياحية، تحديد الأسعار و التخفيضات.
- خلق مكاتب للصرفة لمحاربة السوق الموازية للصرف.

الفرع الثالث: إعادة النظر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاريع تشغيل الشباب

وضعت الحكومات المتعاقبة عموما و الوزارة الوصية خصوصا ميكانيزمات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق مجموعة من الصيغ (ANSEJ, ANGEM, CNAC) و كذا الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) إلا ان هذه التنظيمات حققت نتائج ايجابية و اظهرت نقائص يمكن مراجعتها دوريا بغرض تحسينها. تقييم نتائج السنوات السابقة عبارة عن ضرورة لإعادة تنظيم وهيكلة هذه التنظيمات لتحسين الاداء على الرغم من ارتفاع المشاريع الممول من طرف هذه التنظيمات لاسيما الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) حيث سجلنا سنة 2011 ما يعادل 1983124 مشروع و قد ارتفعت المشاريع الممول في سنة 2013 الى 249147 مشروع، اما في النصف الاول من سنة 2013 فقد سجلنا 270288 مشروع. مجموع المبالغ المنفقة لتمويل هذه المشاريع من 1997 الى النصف الاول من سنة 2013 تعدى 767 مليار اي حوالي 8 ملايير دولار في شكل تمويل ثنائي او ثلاثي.

ما يمكن قوله في هذا الصدد أن جل هذه المشاريع تركزت في مجال الخدمات التي لا تمتص يد عمالة كثيفة، بالإضافة الى أن بعض الاحصائيات تشير الى فشل اكثر من ربع المشاريع، نظرا لغياب

[1] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق، ص 13.

المرافقة المناوبية والمراقبة التي تحتاجها المؤسسات حديثة النشأة يضاف الى ذلك غياب رؤية استراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مصاف الكبار من خلال تحفيزات خاصة للحصول على الصفقات العمومية، منح قروض لتمويل المشاريع الكبرى.[1]

[1] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق ص 14.

خلاصة الفصل

إن لتقلبات أسعار النفط تأثيرات كبيرة على اقتصاديات الدول النفطية، وهذا ما تم توضيحه بالنسبة لحالة الجزائر، والذي يعتبر أي تقلب في سعر برميل النفط له أثره مباشر على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري من ميزان تجاري، الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة والعوائد المالية النفطية، إن هذه المتغيرات الكلية تؤثر على المالية العامة للدولة، فتذبذبها يعني عدم استقرار الاقتصاد وبتالي دخول الاقتصاد في أزمة مالية وهذا يحدث عند استمرار تراجع أسعار النفط للسنوات ونفاذ تلك الفوائض المتراكمة خلال سنوات الوفرة.

إن تقلبات أسعار النفط تجعل من الضروري الإسراع لإيجاد بدائل وآليات من شأنها تجنيب الاقتصاد تلك التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، سواء عندما تكون أسعار النفط مرتفعة ما يعني ضرورة التحكم في الفوائض المتأتية من صادرات النفطية وعدم الاسراف في الانفاق، وكذا العمل على التصدى لتراجع أسعار النفط من خلال اعتماد آليات لخلق تنويع في الاقتصاد الوطني يساهم فيه مختلف القطاعات بنسبة متقاربة نوعا ما والتي تجعل من قطاع محروقات تأثيره نسبي على مؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ممكن تحقيقه بالاستفادة من تلك الفوائض المتحققة سنوات ارتفاع أسعار النفط، كما أن الادارة الجيدة لتلك الفوائض تسمح بخلق قيمة مضافة لها من خلال استثمارها بشكل الجيد ولصالح الأجيال القادمة، إن كل هذا يساعد على مواجهة تراجع أسعار النفط بالاستفادة من الوفرات السابقة.

الخـــاتـــمـــــة

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الاجابة على الاشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحور حول" ماهي انعكاسات تقلبات اسعار النفط على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة(2014/2000)؟ و ذلك من خلال التساؤلات الفرعية، استخلصنا:

إن النفط هو اكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن اهمية الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله فهو سلعة استراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الانتاج الصناعي و الزراعي.

حيث قد اصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات اسعاره التي تتعرض هي الاخرى للعديد من عوامل السوق و التي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

و في دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه اسعار النفط على المالية العامة للدولة فوجدنا ان عناصر المالية العامة للدولة (الايرادات، النفقات، الموازنة العامة) تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في اسعار النفط و خاصة ايرادات الجباية النفطية، حيث يعتبر سعر النفط من اهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية النفطية، و بالتالي يمكننا القول ان اسعار النفط لها علاقة بالمالية العامة للدولة.

و بما ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد و بصفة شبه كلية على النفط،اضافة الى أن أغلب الايرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية فان أي تغير في أسعار النفط فانه سينعكس و بشكل مباشر على ايرادات الجبائية و بالتالي سينعكس على الوضع الكلي للمالية العامة.

1) نتائج الفرضيات

الفرضية الاولى: توصلنا الى عدم صحة الفرضية الاولى حيث ان عوامل السوق الاساسية (الطلب/العرض) لا تبدوا انها كافية وحدها لتفسر عدم استقرار اسعار النفط و لذلك فان هناك عوامل اخرى تؤثر في أسعار النفط.

الفرضية الثانية: توصلنا الى صحة الفرضية الثانية التي تطرقت الى أن هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و ايرادات و نفقات الموازنة العامة

الفرضية الثالثة: فيما يخص الفرضية الثالثة و التي اكدتها الدراسة فمن خلال القيام بالتحليل الاقتصادي و القياسي لأثر تطور سعر النفط على كل من الايرادات و النفقات العامة (الموازنة العامة) بالإضافة الى بعض المؤشرات بعض المؤشرات النمو الاقتصادي الميزان التجاري القيم الحقيقية للعوائد النفطية تبين أن هناك ارتباط قوي بين هذه المتغييرات وأسعار النفط و هو ما يجعل المالية العامة رهينة

التغيرات الحاصلة في السوق النفطية العالمية مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الاخرى الغير نفطية امر ضروري.

2) نتائج الدراسة:

1. يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعله يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي و السياسي و المالي و العسكري.
2. تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض و الطلب العالميين على النفط مما يجعلها تذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
3. بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ 2000 و بالتالي زيادة ايرادات الجبائية النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة إلا ان الرصيد السالب لازال يغطي الموازنة العامة.
4. ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط و بالتالي ايرادات الجبائية النفطية وعليه فان التقلبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الموازنة العامة للدولة.

3) التوصيات و المقترحات

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة بإمكان تقديم بعض التوصيات و المقترحات و التي تتمثل فيما يلي:

1. محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الضغوط التي تحدث في الموازنة في حالة انخفاض الاسعار.
2. العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الاخرى خارج قطاع المحروقات، و توجيه الانفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
3. تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الطاقة المائية و ترقية القطاعات الحيوية الاخرى كقطاع السياحة و الفلاحة.

4) أفاق الدراسة

هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام هذه الدراسة نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا اوسع لدراسات مستقبلية و محاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها.

- دور الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة.
- احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

- اسعار النفط و انعكاساتها على ميزان المدفوعات.

قـــائمـــــة

الـــمـــراجـــع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية، تأثيرها على النمو الاقتصادي، قطاع النفط و الغاز في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى 2007.
2. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 2006.
3. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس – ليبيا، الطبعة الاولى 1929.
4. خان ميشيل، شارليه، جاك دولوناي، ترجمة محمد سميع السيد، الجانب الخفي من تاريخ البترول، دار طلاس للدراسات و النشر، دمشق.

ب. الرسائل و المذكرات:

5. بوفليح نبيل، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الاثارة إلى حالة الجزائر، الجزائر، 2009.
6. بوفليح نبيل، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الاثارة إلى حالة الجزائر، الجزائر، 2009.
7. منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، 2008.
8. بيطام زيمة، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر (2000 – 2014)، جامعة بسكرة، 2014.
9. عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي، دراسة استشراقية، جامعة الجزائر 2007 – 2008.
10. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، 2013 / 2014.
11. عفيف عبد الحميد، فعالية السياية الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة (2001 – 2012)، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر، 2013 / 2014.

12. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، (2000 – 2010)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2001 / 2012.
13. زواري فرحات سليمان، دور صندوق الثورة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة مقارنة حالة الجزائر و النرويج، جامعة الجزائر، 2012 / 2013.
14. سهام بن خنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثورة النفطية في الجزائر(2000 – 2011)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مربوح، ورقلة 2012 / 2013.
15. كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي بالاشارة إلى حالة الجزائر للفترة 1990 / 2012، جامعة المدية، 2014.
16. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة قياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية و مصر 1970 / 2010 ، جامعة أبى بكر بن قايد، تلمسان، 2012 / 2013.
17. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 / 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2008 / 2009.

ج. البحوث و المداخلات و المجلات:

18. شبكة الاتجاهات و الدراسات الاقتصادية، دروس في الاقتصاد الجزئي.
19. ماجد بن عبد الله، المنبي، منطقة الدول المصدرة للبترول أوبك، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، سنة 2014.
20. جميل الطاهر، التعاون العربي في مجال النفط و الغاز الطبيعي، النفط و التعاون العربي، مجلد 33، العدد 121، ربيع 2007.
21. خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2009.
22. بو فليح نبيل، و العاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة مستوردة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
23. يصديق محمد، النفقات العامة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 / 2009.

24. خن فتحي، مداخلة بعنوان إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامة للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و التأمين لاحتياجات الدولية الفترة 07 . 08، أفريل 2015، جامعة سطيف.
25. صرامة عبد الوحيد و قجاني عبد الحميد، مداخلة دراسة و تحليل آداء لحوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر، حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية، الاشارة إلى الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد، المؤتمر الأول حول السياساتالاستخدامية للموارد الطاقوية بين أفريل 2015، جامعة سطيف 1 .
26. بلقاسم زايري، إدارة احتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر مجلة اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
27. رونالد واسكي، جيندفر ديقر، جيمسدانييل، بحث مشترك أهمية صناديق النفط في معالجة الصدمات الخارجية لسنة 2005.

د. مداخلات بحوث:

28. ودان عبد الله، مداخلة بعنوان تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائرفي ملتقلى الدولي الثاني يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2015.
29. خضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11 – 12 ماي 2013.
30. نصر الدين عيساوي، مداخلة بعنوان متطابات النهوض باقتصاديات الريعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات، ملتقى الدولي الاول، يومي 07 – 08 أكتوبر 2015.

هـ. تشريعات و تقارير و دوريات:

31. المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية يعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع و الخمسون نوفمبر 2005.
32. تقرير الأمين العام السنوي، السنوات من 1996 إلى 2008، منطقة الأقطار العربية المصدرة للنفط.
33. الجريدة الرسمية رقع 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، مرسوم تنفيذي رقع 67 / 02، و الذي يحدد كيفية سير الحساب التخصص الخاص لرقم 302 – 103، " صندوق ضبط الموارد ".
34. تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات التابع للجمارك، وزارة التجارة.

35. التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر التقريرالسنوي لبنك الجزائر 2013.

36. صندوق النقد الدولي، التقرير الاحصائي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية.

ثانيا: باللغة الاجنبية

37. JEAN –PIERRE FAVENNEC. LE ROFFINAGE DU PETROLE .EXPLOTATION ET GESTION DE LA RAFFINERIE /PARIS EDITIONS TECHNIP 1998.
38. Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie historique du cours du brent daté en dollar par baval, disponible sur internet.
39. Ministère des finances, production et valeurs ajoutées secteur, disponible sur internet.
40. International monetary fund, Manuel and Fiscal transparency 2007.
41. Amug egor j '' oil exportes s' e conomic de velopment in a i nterde pendent world '' in ternational montory fund .occasional paper N° 18.washington.p.c 1983.
42. Doniel james A hechging crovermment oil price risk – international monetory fund working paper 01/185 . november 2001.